الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون _تيارت

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

جهود النوابالاشتراكيون الفرنسيين في دعم القضية الجزائرية 1954 1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطلبة
رشيدة طاعو
سعيدة صافي
عبد القادر عامري

بإشراف الدكتورة
عتيقة مصطفى

لجنة المناقشة

د.ياقوت كلاخي.....رئيسا
د.عتيقة مصطفى..... مشرفا ومقررا
د.كريمة حرشوش ..... مناقشا

السنة الجامعية: 1443-1444هـ/2021-2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون _تيارت

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

جهود النوابالاشتراكيون الفرنسيين في دعم القضية الجزائرية 1954_1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطلبة

رشيدة طاعو

سعيدةصافي

عبد القادر عامري

بإشراف الدكتورة

عتيقة مصطفى

لجنة المناقشة

د. ياقوت كلاخي..... رئيسا

د. عتيقة مصطفى..... مشرفا ومقررا

د. كريمة حرشوش.... ..... مناقشا

السنة الجامعية: 1443-1444هـ/2021-2022م

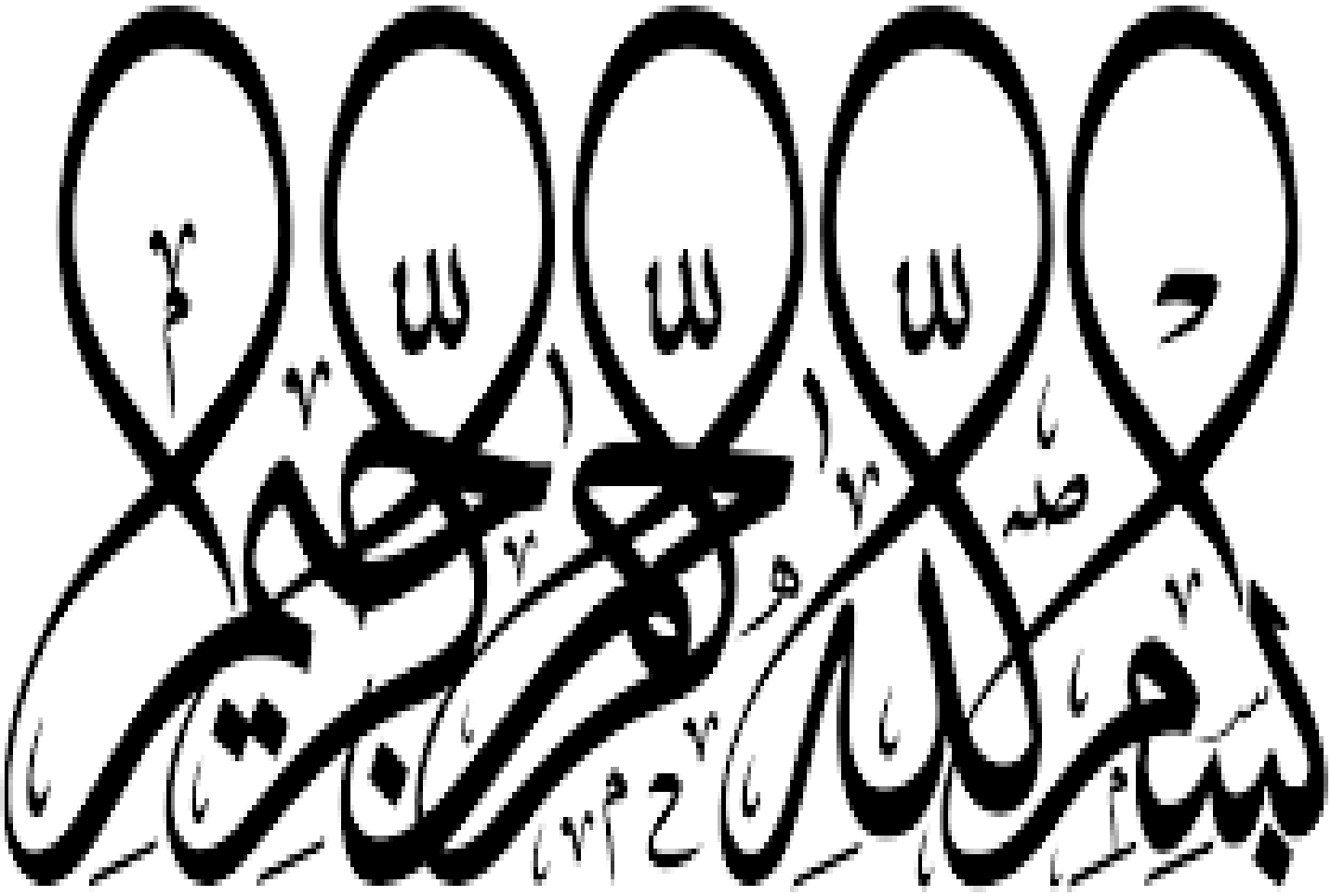

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله على توفيقنا في إنجاز العمل فلولا فضله

لما استطعنا بلوغه

الشكر والامتناناللأستاذة الفاضلة

عتيقة مصطفى

المشرفة على هاته الدراسة لكل النصائح و الإرشادات نسأل الله

أن يوفقها لخير ما يرضاه

الشكر الموصول لكل طاقم قسم العلوم الإنسانية على رأسهم

السيد رئيس القسم

نور الدين كرطالي

إلى كل الأساتذة والطلبة على مساعدتنا ولو بالقليل

الإهداء -1-

نهدي هذا النجاح إلى الوالدين فلطالما ساندانا

طيلة مشوارنا الدراسي

إلى كل العائلة الكريمة الإخوة والأخوات كل باسمه

وإلى كل طالبي العلم نسأل الله التوفيق والسداد لنا ولهم

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

رشيدة

الإهداء -2-

أهدي عصارة جهدي وثمرة عملي المتواضع إلى نبراس حياتي وأملي في الجنة والداي الكريمين

إلى عائلتي الكبيرة كل في موقعه إخوتي وأختايوإلى جميع أقاربي وأصدقائي

إلى من كان لي دخرا في مساعدتي الأستاذ

فتح الله قادة

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

سعيدة

الإهداء -3-

عرفانا واعتزازا وحبا بعظمتها أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين أطال الله في عمريهما

إلى إخوتي وأخواتي وكل الأهل والأحباب والأصدقاء

إلى طلبة تاريخ المغرب العربي المعاصر

عبد القادر

قائمة المختصرات

الرمز	الدلالة
CFCT	centre de formation des collectivités territoriales
CFTC	Confédération française des travailleurs chrétiens.
CGT	La Confédération général du travail
CNIP	Centre national des indépendants et paysans
FO	force ouvrière
IA	Intelligence artificielle
Ibid.	Ibidem
IC	International communiste
MRP	Mouvement République populaire
MTLD	Mouvement pour le triomphe de libertés démocratique
OAS	l'organisation armée secret
Op.cit	Opiéré citalo
PCA	Parti communiste algérien
PCF	Parti communiste française
PPA	Parti populaire algérien
PSF	: Parti social française
RAF	Rassemblement pour l'Algérie française
SFIC	Section française de l'Internationale communiste
SFIO	Section française de l'Internationale ouvrière
SGEN	syndicats générale de l'éducation nationale
SGFN	Syndicats générale des fédérations nationales
UDMA	Union démocratique du manifeste algérien
UNEF	Union nationale d'étudiants de France

مقدمة

تمحورت الكتابات التاريخية للأحداث في الجزائر خلال فترة الإستعمار الفرنسي في غالب الأحيان حول الجانب العسكري من السياسة الكولونيالية وردود الفعل الجزائرية المقاومة له، إلا أن دراسة الجانب السياسي تعود إلى بدايات الحركة الوطنية الجزائرية على الرغم من تداول القضية الجزائرية في الأوساط السياسية الفرنسية يرجع إلى سنوات 1900م أين أصبح للأحزاب السياسية الفرنسية مواقف بارزة ورسمية من القضية الجزائرية في المناقشات البرلمانية الفرنسية حيال المسألة الكولونيالية.

فالهدف من هذه الدراسة هو التعرف على جانب آخر من جوانب الإحتلال الفرنسي للجزائر، من خلال التطرق إلى مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية بمختلف تياراتها من السياسة الإستعمارية في الجزائر خاصة الأحزاب اليسارية الفرنسية المبنية على سياسة العمل الليبرالي، لنخص بالذكر الحزب الإشتراكي الفرنسي. فالغاية من ذلك معرفة موقف النواب الإشتراكيين الفرنسيين من المسألة الجزائرية 1830-1954م عامة والثورة التحريرية 1954-1962م خاصة، حيث شكلت هذه الأخيرة منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر وفرنسا.

أسباب اختيار الموضوع :

ومن دواعي إختيارنا لهذا الموضوع الإنطلاق من أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، بالرغم من الصعوبات المتعلقة بهذا الإختيار إلا أن الإصرار على دراسته كان لأسباب موضوعية أكثر منها ذاتية، فإلى جانب اكتشاف حلقة جديدة لاستكمال البحوث والدراسات التاريخية كان لنا أن ندرس جانب نادرا ما يتطرق إليه من تاريخ الجزائر المعاصر هو الجانب السياسي. فجل الدراسات السابقة تمحورت حول تأثير السياسة الكولونيالية الفرنسية على الدولة الجزائرية في جميع الميادين الإقتصادية، السياسية، الثقافية والإجتماعية من منظور تاريخي.

الإشكالية:

لذا فقد خصصت هذه الدراسة من أجل تعزيز المكتبة التاريخية الوطنية الجزائرية بنوع من الدراسات التي تعتمد على مقاربة سياسية تاريخية في دراسة موضوع الثورة التحريرية الكبرى لمعرفة مدى تأثير وتأثر هذه الأخيرة بالحزب الإشتراكي الفرنسي لنصل إلى الإجابة عن الإشكالية الأساسية التالية: **كيف ساهم النواب الإشتراكيون الفرنسيون في خدمة المسألة الوطنية الجزائرية؟** وقد اندرجت أسئلة فرعية تحت هذه الإشكالية لاستكمال البحث لدينا في هذا الموضوع والتي كانت على النحو التالي:

-فيما تمثل موقف الحزب الإشتراكي الفرنسي من المسألة الجزائرية؟ وهنا تطرح مسألة سياسة الإدماج والتجنيس في حق الجزائرين ولصالح المستوطنين من سنة 1871-1940م وموقف النواب الاشتراكيين منها بالإضافة إلى ردود أفعالهم من الحركة الوطنية الجزائرية.

- ماهي مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية من ثورة نوفمبر 1954م؟ وهنا تتجلى دراسة ردود أفعال الأحزاب السياسية الفرنسية (أحزاب اليمين، أحزاب الوسط واليسار ممثلة في الحزب الشيوعي الفرنسي) من ثورة الفاتح نوفمبر 1954م.

- فيما تجلت مواقف النواب الإشتراكيين الفرنسيين من الثورة التحريرية الكبرى في المتربول وفي الجزائر؟ لنعالج بهذا الطرح نقطة مواقف النواب الاشتراكيين الفرنسيين من الثورة التحريرية طيلة فترة 1954-1962م.

الدراسات السابقة:

لقد كان لهذا الموضوع دراسات السابقة ساعدتنا في الإحاطة بالموضوع منها: **أحمد منغور** اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1945-1962م: الحركة الإشتراكية لمنطقة الشرق الجزائري نموذجا أطروحة دكتوراه والتي ساعدتنا في معرفة بدايات الحزب الإشتراكي في الجزائر وموقف النواب من سياسة الكلونيالية وفي نفس النقطة نجد أيضا أطروحة **Claire Marynower** 《Être socialiste dans l'Algérie coloniale (Pratique ,cultures et identities d'un milieu partisan dans le département d'Oran) 1919-1939》

مصطفى عتيقة التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية (1945-1962م) –أحزاب اليمين نموذجا أطروحة دكتوراه التي تمحورت حول موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من الثورة الجزائرية، وأيضا قاسم عابدية الثورة الجزائرية في جلسات المجلس الجزائري 1945-1956م مذكرة ماجستير.

حدود الدراسة :

تعد فترة 1954-1962م من تاريخ الجزائر حافلة بالمواقف السياسية وطنية ،مغاربية وحتى دولية خاصة تلك التي صدرت عن الأحزاب السياسية الفرنسية في الجزائر وفي المتربول من القضية الجزائرية، فنجد أن الحزب الإشتراكي الفرنسي قد انحصر موقفه بين التأييد والمعارضة للثورة الجزائرية، وحتى نتمكن من تحديد المواقف الإشتراكية الفرنسية الداعمة لها، كان لابد من العودة بالأحداث والمواقف إلى فترة ما قبل الثورة التحريرية 1871-1954م لدراسة جهود النواب الإشتراكيين الفرنسيين في دعم حقوق وحريات الأهالي.

خطة البحث :

حتى نستطيع الإجابة عن كل التساؤلات المطروحة إتبعنا خطة بحث مقسمة إلى مدخل للموضوع وثلاثة فصول فضلا عن خاتمة وملاحق تتصل بالموضوع، حيث تطرقا في المدخل إلى التعريف بالإشتراكية كحركة وبداياتها في فرنسا وصولا إلى توحيدها في حزب سياسي رسمي وتوسيعه لفيدرالياته إلى المستعمرات الفرنسية ومنها الجزائر، ويليه الفصل الأول بعنوان" **الحزب الإشتراكي الفرنسي والمسألة الجزائرية**" يطرح هذا الفصل موقف الحزب الإشتراكي الفرنسي من بعض المسائل الكولونيالية والإصلاحات السياسية المتبناة في الجزائر. ثم يأتي الفصل الثاني بعنوان" **مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية من ثورة نوفمبر 1954م**" حيث درسنا فيه موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من ثورة الفاتح نوفمبر 1954م ، أما الفصل الثالث فجاء بعنوان "**النواب الإشتراكيين الفرنسيين والثورة التحريرية 1954-1962م**" لنخص بالذكر مواقف النواب الإشتراكيين الفرنسيين من الثورة التحريرية .

مناهج البحث :

قد اعتمدنا على مجموعة من المناهج في بناء هذه الدراسة، فالمنهج التاريخي كان لدراسة الأحداث التي مرت على الجزائر خلال الفترة المدروسة، والمنهج التاريخي السردي لنقل مجريات الأحداث و ردود أفعال الحزب الإشتراكي الفرنسي من سياسة فرنسا بالإضافة إلى رد الفعل الفرنسي من المواقف السياسية للحزب المتمثلة في سياسة الإصلاحات خاصة، وأيضا توظيفنا للمنهج الإحصائي فيما يخص مونوغرافيا الإنتخابات المحلية، العامة والتشريعية لرصد هبوط أو صعود الأحزاب اليسارية خاصة الحزب الإشتراكي الفرنسي خلال الحقبة الاستعمارية .

المصادر والمراجع:

لإتمام هذه الدراسة الأكاديمية كان لنا الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع منها باللغة العربية وأخرى فرنسية من بينها

1- **محفوظ قداش** تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919_1939م، ج1

2- **Alber Huges** 《la naturalisation française chez lesmusulmans algérien》

والتي ساعدتنا في نقل مواقف النواب الإشتراكيين الفرنسيين من السياسة الكولونيالية بالجزائر في فترة 1871-1954م.

3- **محمد العربي الزبيري** الثورة الجزائرية في عامها الأول

4- **محمد حربي** الثورة الجزائرية سنوات المخاض

والتي ساعدتنا في تقصي مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية من اندلاع الثورة التحريرية.

5- **Jaques Charby** 《les porteur d'espoirs》

6- **عبد المجيد عمراني** جون بول سارتر والثورة الجزائرية

اعتمدناه لنقل مواقف النواب الإشتراكيين الداعمة لاستقبال الجزائر.

بالإضافة إلى بعض الجرائد والمجلات الناطقة باللغة الفرنسية مثل الجريدة الرسمية" **Journalofficiel de la République Française**" والمجلة الفرنسية ما وراء البحر **Revue françaised'histoire d'outre-mer**.

الصعوبات :

وفي إطار بحثنا فقد واجهنا العديد من العقبات والصعوبات كان من بينها: صعوبة ترجمة الكتب من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، وأيضا أغلبية المصادر والمراجع قد تحدثت عن موقف الحزب الإشتراكي الفرنسي عامة دون تحديد أسماء النواب وفي بعض الأحيان ذات الأسماء قد تكررت وصعوبة أحداث المقارنة التاريخية السياسية لدراسة الموضوع فالأحداث كانت متداولة بأسلوب تاريخي، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى مواقف النواب الإشتراكيين الفرنسيين الداعمة للثورة مباشرة وذلك لسياسة الردع التي انتهجتها فرنسا تجاه هذه الأخيرة .

وفي ختام هذه الدراسة جمعنا جملة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال بحثنا في الموضوع، بالرغم من الصعاب سعينا جاهدين إلى إتمام الموضوع في أحسن صورة، ونحن لا ندعي الكمال في هذه الدراسة وإنما بذلنا مجهودا نأمل أن نكون قد ساهمنا ولو بالقليل في إثراء المكتبة التاريخية الوطنية الجزائرية عامة ومكتبة كلية العلوم الإنسانية خاصة بهذه الدراسة.

مدخل

مما لا شك فيه أن الثورة الفرنسية سنة 1789م شكلت منعرجا حاسمة في الحياة السياسية الفرنسية وفقا للمبادئ والقيم التي بنيت لأجلها ذلك لما واجهه المجتمع المدني من اضطهاد طبقي، ومن نتائج هذا التغيير الراديكالي للمنظومة السياسية في فرنسا نجد مذاهب إيديولوجية ظهرت هي الأخرى داعمة للحريات الفردية، من بينهالاشتراكية الفرنسية. فالاشتراكية في تقديمها هي مجموعة متكاملة من المفاهيم والمناهج التي تهدف إلى القضاء على المجتمع الرأسمالي وإقامة مجتمع أكثر كفاية وعدلا لتحقيق المساواة بين جميع الأفراد والإخاء بين الأمم أيضا. والإيديولوجية الاشتراكية تجمع بين العنصر الاقتصادي ،العنصر الفلسفي و العنصر النضالي[1] وذلك من اجل النهوض بالمجتمعات وارتقاء الأمة .

ظهرت الاشتراكية في فرنسا سنة 1832م، واستخدمت لأول مرة سنة 1833م في مقال صحفي لهيثرينغ Hetheringالجريدة Poor Man's Gardien في عدد 24 أوت 1833م، وبعدها نشر بروتين ابرين Bronterre O'Brien مقالا يشرح فيه معلومات سياسية للعامة عن الحركة [2]. قبل عام 1899م شهدت الحركة الاشتراكية تقسيما لفترة طويلة إلى تيارات منفصلة على بعضها البعض وهي: تيار قاسد Guesdisteوصاحبه جول قاسد Jull Guesd تيار فالنتينو Vaillantisنسبة إلى ادوارد فالو Édouard Vallanتيار بروسيت Broussistsوصاحبه باول بروس Paul Bross والألماني نسبة إلى جول ألمان JullAllmaneومستقلون آخرون جون جوريس Jean Jaurès ألكسندر Alexandreاريستد براند Aristide BiriandوميلراندMillerandكل هذه الاتجاهات لها تاريخها ومفهومهاللاشتراكية وبرنامجها السياسي[3].

يعود هذا الشتات داخل الحركة إلى التشريعات المتبناة منذ سنة 1872م ضد الدولية العمالية حالت دون تجمع العناصر الثورية، لكن منذ سنة 1879م ستتأكد الحركة من خلال توزيع بيان الاشتراكيين الثوريين ولاحقا ستتوحد الحركة تحت اسم الفرع الفرنسي للأممية العمالية[4] وذلك ابتداء من سنة 1900م ستتنافس كل هذه

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1985م، ص198.

[2]- Grand dictionnairesocialiste du mouvement politique et économique Nationale etInternational,Publication sociales , Paris , 1924,p830

[3]Michel Winock , Naissance de la SFIO , congrès de la salle du Globe 23,25 avril 1905, France Archives (Portail national archives), http//:www.francearchives.fr, vue le: 23/05/2022, à 12.36h

[4] عتيقة مصطفى، التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية 1954_1962م أحزاب اليمين نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة أحمد بن بلة_وهران، الجزائر، 2018-2019، ص1.

الاتجاهات باستمرار خلال مؤتمرات الأممية الاشتراكية[1]، حيث ذهب الاشتراكيون الفرنسيون إلى إبراز الحركة بأنها داعم للحرية الفردية والسلام السياسي وأيضا أنها ضد كل أنواع العنف والتسلط[2].

بعد مؤتمر أمستردام سنة 1904م تم تشكيل لجنة التوحيد التي ستعيد مؤتمر التوحيد بباريس من 23 إلى 25 أفريل 1905م بصال دوغلوب Salle de Globe شارع ستراسبوغ Strasbourgأين تم إنشاء القسم الفرنسي من أممية العمال على أساس مزدوج من الأممية والعمل الطبقي[3]، حيث فرض جون جوريس[4]نفسه كوجه بارز للاشتراكية الفرنسية بفضل الجهود التي بذلها من أجل التوفيق بين الجمهورية والاشتراكية، الوطنية والدولية وأيضا بين الأفكار الماركسية وتقاليد الثورة الفرنسية الليبرالية[5].

يتميز نظام عمل الحزب الاشتراكي الفرنسي بثلاث نقاط رئيسية، وهي:[6]

1. النظام السياسي توطيد الديمقراطية، تقوية نظام السيادة الشعبية،غير قابل للتصرف،الجو الوحيد الذي يمكن للديمقراطية أن تتطور فيه والبروليتارية، يعدان التكيف التدريجي للأشكال الاجتماعية القائمة على الأشكال العليا التي ستحدثها الاشتراكية الديمقراطية والتي ستبلغ ذروتها في الديمقراطية السياسية كما سيعلن عنها في مؤتمر تور.
2. النظام الاجتماعيبالمعنى الصحيح توجه الديمقراطية السياسية القائمة حاليا نحو إصلاحات من شأنها تطوير الحالة المادية،الفكرية والأخلاقية للطبقة العاملة وهو تحسين يرتبط به مستقبل البروليتارية والحضارة معا.
3. النظام الدولي حيث يسعى إلى حشد ولو جزئيا لأفكار السلام ونزع السلاح والاتفاق العالمي الذي يشكل نهاية الاشتراكية الدولية لأنها نهاية الاشتراكات الوطنية داخل الحدودحيث يسعى كل طرف إلى أن يحل محل تعاون، تنافس وتضامن جميع البشر لتضارب مصالح الطبقية وظهور العدالة لنظام القوة وحقوق الملكية.

---

[1]Manuela Semidei, Les socialistes Français et le problème colonial entre les deux guerres (1919-1939) In :Revue française de science politique , 18 année, n°6 ,1968,p 1115

[2] Paul Lapie , La définition du socialisme, In : Revue de Métaphysique et de Morale , T2, n°2, Mars 1894 , p203

[3] Michel Winock , op. cit .

[4]جون جوريس(1859-1914) Jean Jaurès:سياسي فرنسي اشتراكي وبرلماني، عارض ح ع الأولى، مؤسس جريدة L'Humanité سنة 1904م، ومحرر قانون 1905م الذي يفصل الدين عن الدولة، من مؤسسي SFIOاغتيل سنة 1914م من قبل راؤول فاليان Raoul Vallian. ينظر: https://www.marefa.org/جان_جورس،تاريخ الزيارة: 2022/05/26، الساعة 01.23سا

[5]عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص2.

[6]Programme d'Action du Partie Socialiste , Parti Section Françaisede l'Internationale Ouvrière, Librairie du parti parti socialiste et de l'Humanité, Paris, France, 1919,p7.

بعد التوحيد سيشرع SFIO بإدراج المشكل الاستعماري ضمن جدوله النضالي بشكل رسمي، أين سيتم توسيع فيدراليته نحو المستعمرات الفرنسية خاصة وأنه سنة 1908م في مؤتمر تولوز Toulouse حدد أهدافه الأساسية وهي السعي إلى ارتقاء السلطة، تكثيف النشاط الانتخابي والبرلماني وتعزيز سياسة الإضرابات [1].ففي ذات السنة انعقدأول مؤتمر لاتحادية الجزائر برئاسة مارسيل كاشان Marseille Cachan وتم إصدار أول جريدةاشتراكية بعنوان الاشتراكي Le Socialiste ثم عوضت بعد ذلك بجريدة الصراع الاجتماعي La lutte sociale لبسيدي بلعباس سنة 1909 م وقد جعل SFIO اهتمامه الكبير حول قضية الأهالي [2].

إن التواجد الفعلي للاشتراكية في الجزائر يعود إلى بدايات الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، حيث نجد آنفانتان بعد أن أمضى سنة في الجزائر صرح: "التعمير سوف يكون له أثر حسن في تقدم البشرية جمعان خاصة إذا عرف أن التعمير سوف يفتح المجال لتطبيق التجاربالاجتماعية التي تحتاجها فرنسا،والتي سوف يصبح من الممكن تنميتها في فرنسا إذا ثبت أنها ناجحة، أن إفريقيا الشمالية بهذا الاعتبار هي أرض للتجارب، من أجل تصور جديد للإنتاج والمجتمع والدولة[3].بالإضافة إلى السانسيمونة نسبة إلى صاحبها سان سيمون وإسماعيل عربان Ismail Arbane الذي شجع هو الآخر هذا التوسع من خلال كتاباته والكاتب الإنجليزي إنجلز Inglese واخيرا جون جوريس الذي صرح أن النظام الاشتراكي الذي سيكون في الجزائر هو نفسه النظام الاشتراكي الفرنسي والدولي [4] .

شكلت فترة ما بين الحربين منعرجا حاسما في تاريخSFIO، فخلال مؤتمر تور Tours المنعقد سنة 1920م انقسم الفرع الفرنسي للأممية العمالية الموحد منذ سنة 1905م إلى قسمين: أصبحت الأغلبية منظمة إلى SFIC الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية (الحزب الشيوعي الفرنسي)، بينما كانت الأقلية تنوي الاستمرار داخل SFIO وهذا التقسيم سينتج مفهومين مختلفين للاشتراكية ونموذجين للتنظيم ونوعين من المناضلين. في ذلك الوقت كان ليوم بلوم Léon Blum هو الشخص الأكثر وضوحا والذي أدرك الاختلافات في التصور، ولا يخلو من الاهتمام بفحص رفضه الانضمام إلى الأممية الثالثة كما أوضحها في خطابه في مؤتمر تورمخلصا لتقاليد الاشتراكية، فهو يعتبر أن المجتمع الاشتراكي لا يمكن أن يتحقق بدون تمزق يعني ضمن الاستلاءعلى السلطة

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص2.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939 م،ج1، تر: أحمد بن البار، دار الامة، الجزائر، 2017 م، ص167.

[3] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص279.

[4] La Démocratie Algérienne, 23 novembre 1896

السياسية لكنه يرفض هذا الغزو المقدم كغاية في حد ذاته بالوسائل الوحيدة للنضال المسلح، ويضع لهجة التحضير التدريجي لهذا الانشقاق عن طريق الغزو المنهجي للجماهير العمالية، من خلال تنظيمهم في الأحزاب الاشتراكية والنقابات، لتطور الرأسمالية "تكتيك الجماهير اللاواعية الذي نفذته الطليعة دون علمهم، هذا التكتيك المتمثل في غزو السلطات العامة في ضربة مفاجئة في نفس الوقت الذي يحدث فيه انقلاب بالقوة «...لا يمكن الاعتراف بذلك، يرفض الزعيم الاشتراكي أيضا نوعا معينا من دكتاتورية البروليتارية التي يمارسها حزب مركزي حيث ترتفع كل السلطات من طابق لآخر وينتهي بها الأمر أن تتركز في مواقف علنية أو سرية. ديكتاتورية البروليتارية لا يمكن تصورها إلا إذا مارسها حزب قائم على الإدارة الشعبية والحرية الفردية وإرادة الجماهير بعد ذلك يشرح ليون بلوم ما المقصود من هذا خلو الشرعية الذي يتبع الثورة بعد زوال الشرعية البرجوازية وقبل ظهور الشرعية الاشتراكية يجب أن لا تكون فترة الفراغ دكتاتورية بل يجب أن تكون ديمقراطية في جوهرها والليبرالية دكتاتورية تمت الموافقة عليها بحرية، تطهير دوري من إخضاع النقابات العمالية للحرب وجعل القسم الفرنسي تحت حزب عالمي مقعده في الخارج»[1].

خلال مؤتمر تور المنعقد شهر ديسمبر 1920م، وهو المؤتمر 18 للحزب الاشتراكي لينقسم إلى المعارضين على الانضمام بقيادة بلوم والعناصر الأكثر ثورية المتفقة مع الأممية الشيوعية في إدانة الإمبريالية الاستعمارية، إذ وافق ثلاث أرباع المؤتمرين على الانضمام دون الموافقة على الشروط 21 من بينها الشرط المتعلقبالاستعمار[2].حاول اشتراكيو الجزائر تأويل شروط الانضمام إلى الأممية الثالثة بطريقتهم. كانت جريدة Demain تريد طمأنة قرائها وكان شعارها فليغادر الامبرياليون المستعمرات وقد شجب الاشتراكيون حملة 1830 م، لكنهم يسرعون إلى إضافة "إن 1920م ليست 1830م، فالقضية هنا تتعلق بتخليص المستعمرات من منهجيات الإمبريالية وليس التخلي عنها"، وكانوا يعترفون بأن حركتهم يمكنها أن توافق الحركة البرجوازية العربية، لكنهم يوضحون:«إن مساعدة كل حركة تحررية (ليست فقط بالقول وإنما بالفعل أيضا)لا يعني إحلال سيطرة محل سيطرة روميني»[3].

[1]Le Parti socialiste (1920_1977), http:www.archives.memoires.cfdt.fr,Vuele: 16/07/2022, à 23.22h

[2]عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص 2.

[3]محفوظ قداش، مصدر سابق، ص173.

طيلة فترة ما بين الحربين سيكونPCFعلى رأس هرم الحكومة إلى غاية سنوات 1940م أين سيسترجع SFIO مقاليد الحكم بعد التوحيد تحت اسم الحزب الاشتراكي الفرنسي PSF سنجد غي موليه Guy Mollet[1] الرجل الأول في الحزب وأمينه العام، ويظهر ذلك واضحا على الحزب ومواقفه، فهو الذي قاد الحكومة الفرنسية عدة مرات في عهد الجمهورية الرابعة وبالتالي كانت له مواجهة مباشرة مع الثورة التحريرية الكبرى حيث كان أميناعاما للحزب ورئيس الحكومة في نفس الوقت.[2]

[1] غي موليه (1905- 1975م): سياسي فرنسي، أمين عام [1946-1969] SFIO، رئيس الحكومة الفرنسية (1956_1957م)، تسببت سياسته الجزائرية في ردود أفعال حادة من قبل الأوروبيين بالجزائر مظاهرات 06 فيفري 1956م، ما يعرف بيوم الطماطم)، ساهم في عودة ديغول إلى مقاليد الحكم سنة 1958م ثم تحول إلى المعارضة بعد سنة 1960م. ينظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007م، ص 355.

[2] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار التنوير، الجزائر، 2013م، ص 26.

الفصل الأول

الحزب الاشتراكي الفرنسي والمسألة الجزائرية

المبحث الأول: سياسة الإدماج والتجنيس في المنظور الاشتراكي

المبحث الثاني:الحركة الوطنية الجزائرية وموقف النواب الاشتراكيين منها

المبحث الثالث: النواب الاشتراكيين ومسألة التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي

المبحث الأول :سياسة الإدماج والتجنيس في المنظور الاشتراكي.

منذ بداية الاحتلال عملت الحكومة الفرنسية على جعل الجزائر خاضعة لها سياسيا وإداريا، ذلك وفق مجموعة من القرارات والمراسيم التي بموجبها يثبت الاستعمار وتسير المستعمرة منها مرسوم 22جويلية 1834م الذي نص على اعتبار الجزائر جزءا من الممتلكات الفرنسية وإلحاقها بها، وأعلن دستور 1848م أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية ووعد بأنها ستوضع تحت نظام البلد الأم، وقد جرت في الواقع محاولة لتحقيق ارتباط الدوائر المدنية الأساسية شعائر دينية، التعليم العام الفرنسي، القضاء والجمارك مباشرة بالوزارات الباريسية المقابلة لها[1].

اعتمدالاستعمار سياسة الإدماج والتجنيس لغرض إذابة المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، فكان للقوى السياسية الفرنسية الفاعلة موقف من هذه السياسة إذ أن الحياة السياسية في فرنسا كانت تتميز بنشاط سياسي مكثف في تلك الفترة تشكله مجموعة من الأحزاب اليمين، الوسط وحتى اليسار الفرنسي الذي كان يحتل الصدارة ممثلا في تلك المرحلة في الفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIOوبعد توحيده سنة 1905م يصبح للحزب مواقف سياسية رسمية تجاهقضايا تخص الحكومة الفرنسية يمكن معالجتها من قبل نوابه تحت قبة البرلمان الفرنسي خاصة المسائل الاستعمارية.

تجلت في الغالب الأحيان مواقفSFIOعامة ونوابه خاصة حول تأييد المسائل التي من شأنها أن تحسن من مستوى عيشة الأهالي في المستعمرات، ذلك أن سياسة الحزب رامية إلى حفاظ فرنسا على مستعمراتها وتحقيق الاستقلال الذاتي للمستعمرات من جهة أخرى وسنجد ذلك مترجم في سياسة الإصلاحات التي سيتبناها الحزب خاصة في الجزائر. حيث سنتطرق في هذه الدراسة إلى إبراز موقفSFIOونوابه من سياسة الإدماج والتجنيس موقفه من الحركة الوطنية الجزائرية وأيضا مسألة التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي.

1-سياسة الإدماج:

الإدماج هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما ويرتكز مذهب الإدماج على فكرة أن إقليم ما وراء البحار ليس إلا امتداد للدولة الأولى فيجب إذا وضع نفس النظامفي كلتا المنطقتين أو على الأقل نظام مقارب له حتى تتحقق المساواة في الحقوق والواجبات بين كل من الدولة الأولى والثانية المدمجة فيه.سياسة الإدماج لم تطبق بهذا المفهوم في الجزائر لأن الفرنسيينأقاموا نظرية محددة للحكم الاستعماري

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، دار منشورات عويدات، ط 1، باريس، 1982م، ص47.

أعطوها اسم الإدماج، ولم يكن هدفهم تنمية الحكم الذاتي مع إيجاد نوع من العلاقة مع الجزائريين بل غايتهم جعل الممتلكات في الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا ولا يسمح للأهالي بتنمية ثقافتهم الوطنية، وجاء في تقرير حزب الشعب الجزائري PPAسنة 1936م أن الإدماج كعقيدة استعمارية ظاهره غير باطنه،فالذي يريده المستدمر هو إدماج أرض الجزائر في فرنسا لا التسوية بينهما فهو إدماج بالنسبة للمعمرين وإخضاع بالنسبة للسكان الأصليين.[1]

انطلاقا مما سبق فإن الإدماج وحتى التجنيس لاحقا المقصود به عند SFIOهو عبارة عن نشر الحضارة والثقافة الفرنسية في وسط الشعوب المستعمرة وتبني قيمها الفكرية والأخلاقية بهدف تحقيق تجانس بينهم وبين المجموعات الوافدة إليهم وعندما يتحقق ذلك يصبح بإمكان الفرد المندمج الحصول على الجنسية والتمتع بصفة المواطن، وممارسة حقوقه السياسية والمدنية.[2]

1-1موقفSFIOمن سياسة الإدماج:

إن بداية الحياة السياسية في الجزائر والمتروبول دفع الحزب عامة والنواب خاصة إلى تأييد فكرة الإدماج "إدماج السكان المحليين ضمن المجموعة الوطنية الفرنسية، وإلغاء جميع الحواجز الإدارية وخاصة القضاء الإسلامي الذي اعتبروه من العوائق الأساسية في وجه أي محاولةإدماجية"[3]، خاصةوأن هذا التماثل كان في أوجه فقد كانت أحزاب اليسار الفرنسي من مؤيدي فكرة المساواة وهي حينذاك ممثلة في الحزبين الاشتراكي والراديكالي[4]. وبالنظر إلى موقف الاشتراكيين فإنه كان خاصاحيث اعتبروا بأن ذلك لا يكون دفعة واحدةلكل الأهالي المسلمين وإنما لابد من توفير مجموعة من الشروط حتى يتم إدماج أولئك بطريقة تدريجية، وبالتالي فإن العملية تشترط ترقية الأهالي فكريا ومعنويا حتى يكونوا قابلين للإدماج [5].

[1] حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، رسالة ماجستير السياسة العامة والحكومات المقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لاخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011م، ص3.

[2] أحمد منغور، الإدماج والتجنيس في ادبيات فيدرالية قسنطينة الاشتراكية في ما بين الحربين 1919-1939م، تجديد في المشروع أم تغريد خارج السرب، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية: العدد 15-2017م، جامعة 20اوت 1955م سكيكدة، الجزائر، ص 236.

[3] عبد القادر سباعي، مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870-1940م الجزائر نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فيالتاريخ الحديث والمعاصرقسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016م، ص74.

[4] صلاح العقاد، الجزائر المعاصرةمحاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافيا، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العليا، 1964م، ص24 .

[5] أحمد منغور، الادماج والتجنيس في أدبيات فيدرالية ...، مرجع سابق، ص 240.

لقد ساند الفرع الفرنسي للأممية العماليةSFIO فكرة الإدماج وندد بسياسة دعاة الاستقلال الذاتي، وشهر بتجاوزات الاستعمار ولم يدين أبدا الفعل الكولونيالي ذاته، وبقي القادة الاشتراكيين بقوا مقتنعين بأن مساهمة الحضارة هي عمل إيجابي لتحرر الشعوب المستعمرة وتطورهم[1]. أسرع النواب الاشتراكيين إلى التأكيد على الإدماج الضروري، واتخذوا موقفا ضد "مورينو" الهادف إلى توسيعاستقلالية الجزائر، وعبروا عن موافقتهم الدائمة على إدماج المقاطعات الثلاث في فرنسا، والاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي والعالمي الهادف إلى التوحيد الضريبي والإداري والاجتماعي، ذلك بتقليص السلطات الحالية الاستقلالية الجزائرية[2]، ولتحقيق هذا الأخير فتحوا الباب أولا أمام العناصر المتعلمة وبعدها يتم حل المجالس الجزائرية وفي المرحلة الأخيرة يتم الإلحاق الإداري والسياسي لعمالات الجزائرالمتروبول[3].

برز نواب SFIO بمواقفهم الواضحة من سياسة الإدماج وعلى رأسهم جون جوريس حيث صرح سنة 1913م: «إن الحزب الاشتراكي ليس له من التصرفات الطفولية لكي يطلب بين عشية وضحاها إخلاء مستعمرة كانت فرنسا فيها»[4]. وقبل ذلك نجد دعم جول فيريJull Ferryفكرة حفاظ فرنسا على مستعمراتها وعبر عن أسفه لمساوئ الدمج الإداري وسياسة طرد العرب وقسوة النظام وسياسة الاحتلال فقد أدان عقلية المستوطن إزاء الشعب المغلوب: فمن الصعب إفهام المستوطن أن في البلد العربي حقوقا غير حقوقه وأن ابن البلد ليس عرقا من البشر خاضعا للاستغلال والسخرية بلا رحمة. ومن هنا كان البرنامج الإصلاحي الذي أوضحه لزملائه في اللجنة المبعوثة إلى الجزائر والذي يعبر عنه بكلمة حيث قال: «لا يجوز أن نسلم في أي درجة، مصالح شعب البلاد للعنصرية الأوروبي» وبهذا نقد مطالب فرنسا بأن تستعيد دورها للحكم في هذا البلد المنسق حتما إلى النزاع بين عرقين متنافسين، بتزويد الحاكم العام بسلطات قوية لتمكنه من تعديل وطأة الاستيطان.[5]

بعد 1926م أكد الاشتراكيون الجزائريون تمسكهم بالإدماج مع رفضهم فكرة الاستقلال أو الانفصال الذي كان يطالب بها اليمين الاستعماري، كما بينه نداؤهم الداعي إلى تنحية الحكومة العامة. نددوا للوطنية الجزائرية ورفضوا الاتحاد مع الشيوعيين. أكدوا التزامهم بتوصيات مؤتمر الجزائر بضرورة تحسين ظروف الأهالي واهتموا

[1] عبد القادر سباعي، مرجع سابق، ص76.

[2] محفوظ قداش، مصدر سابق، ص 207.

[3] أحمد منغور، الادماج والتجنيس في ادبيات فيدرالية قسنطينة...، مرجع سابق، ص241.

[4]Jacques Marseille, La gauche la droite et le fait colonial en France des années 1880 aux années 1960, Vingtième siècle Revue d'histoire, 1989, p 19

[5] شارل روبير أجيرون، مصدر سابق، ص84 .

كثيرا بالقضايا العامةالاشتراكية، كالسياسة الفرنسية الداخلية والخارجية، وخطر الفاشية في الجزائر وأوروبا وأيضا مشكلة الأهالي مركزين دوما على فكرة الإدماج[1]. فمن الاشتراكيين الذين دافعوا عن الادماج، نجد موريس فيوليت Maurice Viollette الذي أقر سنة 1931م:"لاأعرف سياسة كولونيالية ممكنة كالإدماج".[2]

وفي ذات السنة تبنت رابطة حقوق الإنسان تحت تأثير أحد أعضائها الاشتراكيين أمثال موريس موتي Maurius Moutet وغرامباخ Gimbach Salomom قرار في نفس الاتجاه على أن الفعل الكولونيالي تطوربوسائل العنف ومنذ مدة طويلة يرتدي في أغلب الأحيان الهيمنة السياسية والاستغلالالاجتماعي، فالرابطة لم تقف في وجه الاستعمار بشكل صريح وكل ماكانت تقوم به هو طرح القضايا ذات البعد القانوني وسياسي على مستوى البرلمان الفرنسي، وهذه الحالة عرفتها سنة 1929م عندما ألغيت الانتخابات البلدية بمنطقة القبائل، كما أنها تدخلت في سنة 1936م لصالح جزائريين حرما من التسجيل في التكوين بنقابة المحامين بحجة أنهما غير مواطنين فرنسيين.[3]

كان الاشتراكيون مثلهم مثل غالبية المتعاطفين مع الأهالي يريدون مساندة المثقفين ذوي التكوين الفرنسي والمنتخبين الذي كانوا يفضلونهم على الأمة "بني وي وي"[4]ولإدماج الأهالي لم يكن هناك إلا طريق واحد: التجنيس، بما أنهذا لم يكن محبذا لدى الجماهير فقد اقترح الاشتراكيون الذين كانوا دائما معارضين "للقانون الشخصي"تجنيس كل الأهالي الحاصلين على شهادة نهاية الدراسة بقرار تشريعي وقد كثفوا من دعايتهم في وسط المنتخبين والأهالي القابلين للإدماج، وهكذا كان عليهم دراسة قضية التمثيل النيابي.[5]

2-<u>سياسةالتجنيس</u>:

التجنيس هو مجموعة الإجراءات القانونية التي يصبح بموجبها الفرد من مواطني بلد لم يدن له بالولاء سابقا، مكتسبا لجنسية غير جنسيته الأصلية[6] وكما سبق الذكر إن سعي فرنسا إلى إنهاء الكيان الجزائري، إذ أن سياسة سياسة الدمج المتبناة في الجزائر تعني "ربط هذه الأخيرة اجتماعيا سياسيا وإداريا، وهضمها روحيا ولغويا في القومية الفرنسية".فيصبح الجزائريون يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، بل يصبحون مواطنين

[1] أحمد منغور، اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص 149.

[2] عبد القادر سباعي، مرجع سابق، ص 77.

[3] نفسه، ص 78.

[4] محفوظ قداش، مصدر سابق، ص205 .

[5] نفسه، ص 207.

[6] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 690.

فرنسيين يتمتعون بالجنسية الفرنسية شرط التخلي عن هويتهم الإسلامية[1]، ذلك أن عادات وتقاليد هذه الأخيرة تتعارض مع مقتضيات الاستعمار الفرنسي الذي سيصبح الأهلي مواطنا فيه بالانطواء تحت طائلة القوانين المدنية والسياسية لفرنسا[2]، وأن إلزام الأهلي على التجنيس بالحصول على الجنسية الفرنسية لحفظ حقوقه عبارة عن إكراهه على ترك شريعته ودينه الذي تعهدت الدولة الفرنسية باحترامه...فمقتضى الحرية أن يبقى باب التجنيس مفتوحا بدون إكراه ولا منع.[3]

جاء قرار التجنيس تثبيتا لسياسة الإدماج حيث يقتضي منطق السياسة الادماجية أن تمنح الجنسية الفرنسية لجميع الرعايا الفرنسيين، ومن ثمة جميع الحقوق المترتبة عن المواطنة الفرنسية[4]. إذ أن سياسة الإدماج، التجنيس، المساواة وحتى التمثيل النيابي لاحقا هي إجراءات متخذة لصالح المستوطن والمعمر لا الجزائري في حد ذاته وذلك من أجل خلق مجتمع فرنسي في المغربتابع لوزارة الداخلية في باريس توسيع الإمبراطورية. حيث نجد أن بعض الكتابات الفرنسية أرخت بأن اكتساب المواطنة الفرنسية لا يشكل لقب المواطن فيما يتعلق بالمسلم الأهلي بالمعنى الحقيق لكلمة التجنس.[5]

تخضع لجنسية الفرنسية في الجزائر لقانونين مختلفين: قانون سيناتوس كونسيلت Le Sénatus _Consulte بتاريخ 14جويلية 1865م وملحقاته، وقانون 26 جوان 1889م الذي تم الانتهاء منه بموجب قانون 13 أوت من ذات السنة[6]. بهذا فقد عبرت الأحزاب السياسية عن موقفها من هذا الطرح كل بموقفه أين سنتطرق إلى موقف اليسار الفرنسي عامة مرورا بموقف الحزب الاشتراكي الفرنسي وصولا إلى نوابه خاصة.

[1] أحمد وادي، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية: العدد 02 أفريل 2018م، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 302.

[2] جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص269.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1926-1936م، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص21.

[4] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1914م، ج1، تر: حاج مسعود وا. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص 629 .

[5] Albert Hugues , La nationalité Française chez les musulmans de l'Algérie, A.chevalier-Marexo et C éditeurs, Paris , 1899 , p27

[6] Eugène Audinet , La nationalité Française en Algérie et Tunisie d'après la législation récente (loi du 26 juin et Décret du 13 août 1889, Décret du 29 juillet 1887. Voir aussi: Adolphe Jourdan librairie -éditeur, Alger ,1890 , p4 .

1-2 موقفSFIOمن قرار التجنيس:

كان اليسار الفرنسي هو البادئ في تأييد فكرة الإدماج والتجنيس للمستعمرات الفرنسية والجزائر خاصة حيث يندرج موقف الإشتراكيين من قضية الإدماج والتجنيس ضمن السياسة العامة للحزب ونظرته إلى المشكل الكولونيالي[1]، ولذلك من الصعب الفصل بين موقفهم من الإدماج وموقفهم من التجنيس لأن سياسة كل من الأولى لا تكتمل إلى بالثانية، إذ أن نواب SFIOكانوا من المتعاطفين مع الأهالي ونلمس ذلك في العديد من مواقفهم، أمثال غولي GaulierوMichelinميشلان[2]وهما برلمانيان ينتميان إلى أقصى اليسار[3] قدما طلبا سنة 1887م في مجلس النواب يرمي إلى منح الجنسية الفرنسية للجزائريين[4]، وفي جويلية 1890م قدم مقترح جديد لتجنيس جماعي"تدريجي" من طرف النائب مارتينو[5] Martineau هو مقترح يقضي بمنح حق التجنس بالتتالي للأهالي المتواجدين في البلديات ذات الأغلبية السكانية الفرنسية، ثم لقدماء العسكريين المسلمين والذين مارسوا مهنتة في الوظيف العمومي أو تحصلوا على رتبة جامعية، وأخيرا لجميع المولودين ابتداء من تاريخ صدور القانون[6].

وفي سنة 1898م أعاد جون جوريس الكرة وطلب عبثا اعتناق مسلمي الجزائر مستشهدا في طلبه بالسنغاليين الذين تمتعوا بحقوق الجنسية الفرنسية رغم محافظتهم على قوانينهم الشخصية الإسلامية[7].واستمرت ذات المواقف لنواب SFIOحيث نجد في جلسة لمجلس الشيوخ بتاريخ 01 مارس 1918م أين قدم موريس موتي Maurice Moutet و أصدقائه الاشتراكيين طلبا يقضي إلى منح حق المواطنة الفرنسية والحقوق السياسية المترتبة عنها للجزائريين [8]، ودعاالنائب فيوليتهو الآخر إلى منح الجنسية الفرنسية للجزائريين الأهالي وأيضا إعطائهم حقهم

---

[1] أحمد منغور، الإدماج والتجنيس في أدبيات فيدرالية قسنطينة....، مرجع سابق، ص 240 .

[2] هينري ميشلان Henri Michelin (1847-1912م): سياسي فرنسي جمهوري، عضو البرلمان (1885-1889م) قدم نائب رئيس البلدية، ثم عمدة (1881-1882م) للدائرة السابعة بباريس، ثم انضم إلى البرنامج الاشتراكي الراديكالي، اخذ مكانه في أقصى اليسار من الغرفة في المجموعة الممتنعة، كان يناضل في فيدرالية الاشتراكيين المستقلين، وكان عضوا في أول مجموعة عمالية في الغرفة .ينظر:.http//:www.assemblèenationale.fr/sycomore/fiche/(num-dept)/5267

[3] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، مصدر سابق، ص639 .

[4] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: ابو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص64 .

[5] الفرد مارتينو (1859-1945م): سياسي وبرلماني فرنسي، نائب على عمالة (1889-1893) Le Seine مندوب المجلس الأعلى للمستعمرات، الأمين العام لرابطة العمل الجمهوري. ينظر: http://www.alfredmartino.com،تاريخ الزيارة: 2022/08/23، الساعة: 14سا

[6] شارل روبير أجيرون، مصدر سابق، ص 642 .

[7] فرحات عباس، مصدر سابق، ص64 .

[8] Journal officiel de la République Française, 02 mars 1918, p728 .

حقهم في التمثيل النيابي وحق التصويت في الانتخابات التشريعية حيث كان ذلك خلال حملته الانتخابية لسنة 1926م.[1]

وقد ذكر السيد فرحات عباس في مؤلفه ليل الاستعمار أنه قد اهتم ساسة آخرون بمشكلتنا وقدموا كلهم مشاريع عديدة في مكتب مجلس النواب ومجلس الشيوخ الفرنسيين، لكنهم ارتطموا بصخرة من جمود الرأي العام الفرنسي وبمعاداة المعمرين ومهاجمات جمعية أساطين الاستعمار التي تكونت في مجلس النواب[2]. كانت مخاوفهم من حصول الجزائريين على حقوقهم سيمكنهم من تقلد مناصب عليا، أو حدوث ما سموه بالتمرد القومي وهو الحركة الوطنية الجزائرية لاحقا.

منذ سنة 1830م إلى غاية 1947م أصبحت الجزائر مستعمرة أوروبية حيث غزاها أكثر من 800 ألف مواطن يتمتعون بالحالة المدنية الفرنسية بما في ذلك نصفهم من أصل فرنسي (الآخرون من أصل إسباني أو يهودي) و150الف أجنبي، هذه الأقلية المهيبة أصبح لها دور كبير اقتصادياجتماعي وسياسي خاصة مقسمة إلى إدارات السياسية بين المجموعتين من السكان ما أحدث صعوبات في تحقيق السياسة الادماجية، لكنه من الوارد جدا إدماج بعضها البعض فكان من الضروري القيام به على نطاق واسع منذ عام 1944م. قانون 07 مارس 1944م الذي أصدره الفرنسيون شريطة أن تكتسب فئات من المسلمين حقوق المواطنة الكاملة: ضباط سابقون وخريجون وموظفون وموظفو الدولة وأعضاء المجالس القنصلية مع احتفاظهم بأحوالهم الإسلامية الشخصية وأضاف قانون 14أكتوبر 1946 م قدماء المحاربين وحاملي الشهادات المدرسية والطلاب السابقين في الصفوف وبهذه الطريقة كان هناك لانتخابات المجلسين التأسيسيين والجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية هيئتين انتخابيتين للمعمرين وللأهالي مع تهميش مطالب ومقترحات النواب المسلمين.[3]

[1] L'évolution nord-africaine, Revue indépendante de l'opinion politique, n°427, 03 octobre 1926.

[2] فرحات عباس، مصدر سابق، ص64 .

[3] L'Année Politique, Revue chronologique des principaux faits politiques économiques et sociales de la France de 01 janvier 1947 au 01 Janvier 1948 , Édition du grand siècle, Paris, 1947, p 279.

المبحث الثاني:الحركة الوطنية الجزائرية وموقف النواب الاشتراكيين منها.

إن التشكيلة السياسية ضرورة حتمية لبناء دولة أو إعادة بناءها، الأمر الذي قاد الجزائريين إلى تغيير مسارهم النضالي من عسكري مسلح إلى سياسي، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918م التي شكلت منعرجا حاسما في تاريخ المستعمرات اين كان لهم انفتاح على العالم الخارجي عن طريق الهجرة، إذ أصبحوا على دراية تامة بضرورة بناء الدولة وتحقيق حريتهم. بالإضافة إلى احتكاكهم الفعلي بالأحزاب السياسية الفرنسية التي فتحت المجال أمام الأهالي لتوسيع الدائر النضالية للفدراليات خاصة الحزبي الاشتراكي الفرنسي SFIO والحزب الشيوعي الفرنسي PCFحيث استفادوا من ذلك في أسس بناء الحزب وطريقة تسييره ما نتج عنه أحزاب سياسية جزائرية مكونة في حركة وطنية جزائرية.

1-اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية:

تضارب التعريفات لفكرة الحركة الوطنية الجزائرية بأنها فكرة وليدة الثلاثينات من القرن الماضي ذلك أن خلال هذه الفترة ظهرت الأحزاب السياسية الجزائرية بأهداف واضحة ومحددة بما فيها الاستقلال إلاأنالحركة الوطنية الجزائرية كانت تحت اضطهاد شديد من جميع النواحيما بعد تاريخ ما بعد الحرب العالمية الأولى. ولكي يصل الجزائريون إلى المستوى الظاهريكحزب سياسي كان عليهم أن يمروا بمراحل أخرى كالعمل السري والتعاون، وإقناع الفرنسيين بولائهم المطلق والمناداة بنشر التعليم بين الجماهير كوسيلة لإيقاظها، والدعوة إلى إحياء التاريخ الوطني باستعمال الصحافة والنوادي الثقافية لخلق وتعضيد الضمير الوطني[1]، وقد نشرت جريدة الإقدام مقالا بعنوان:العلم والتعليم«... جمعت هذه الرسالة من غرو البيان ودرر العرفان ماهو جامع في الإرشاد إلى ما به تحيا البلادوالعباد ...»[2].

قامت الحركة الوطنية الجزائرية على أيدي العمال المغتربين فاصطبغت بالصبغة العمالية، وأصبحت تمثل الطبقة الشغيلة المهاجرة حيث تأثرت بالجو العمالي الذي كان يسود أوروبا من أفكار تحريرية وإيديولوجية ثورية[3]. كما سبق الذكر فإن الحركة الوطنية الجزائرية أخذت مجراها السياسي العلني في ثلاثينيات القرن الماضي أين انقسمت إلى ثلاث تيارات سياسية كبرى مشكلة فياليمين، الوسط واليسار وهي[4]:

---

[1] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930م، دار الغرب الإسلامي، د ط، بيروت- لبنان، 1992م، ص - ص 94-95 .

[2] الاقدام، العدد8، 15صفر 1338، الموافق ل 29 أكتوبر 1920م.

[3] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر ما بين الحربين 1919 -1936م، دار الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص31.

[4] يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 م إلى 1959، دار المعرفة، د ط، القاهرة، مصر، 1959 م، ص 277.

أقصى اليمين: يتكون من رجال الطرق الصوفية الذين تعاونوا مع الاستعمار نظير احتفاظهم بامتيازاتهم المادية ونفوذهم خصوصا في الجنوب، وكانوا في ذلك يشكلون خطرا على البلاد والحركة الوطنية الجزائرية، يزيد عن قيمة خطر الاستعمارنفسه إذ أن الأهالي كانوا يثقون بهم.

اليمين المعتدل : يتكون من المنتخبين والنواب الجزائريين الذين يرغبون في الوصول بأنفسهم وبأبناء بلدهم إلى الحصول على الحقوق المدنية الفرنسية وأن يعاملوا معاملة الفرنسيين. وقد انضم إلى هذا الاتجاه عدد من المثقفين الجزائريين الذين تعلموا تعليما غربيا وحاولواإقناع أنفسهم بأنهم أصبحوا فرنسيين.

تيار الوسط : فيتكون من الجزائريين الذي يعتزون بشخصيتهم المستمدة من اللغة العربية والدين الإسلامي، كانوا من العلماء الذين تأثروا بتعاليم الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا وأصبحوا أكثر استجابة من غيرهم لإرشادات الأمير شكيب أرسلان،كانوا يرفضون فكرة الجنسية الفرنسية ويعملون على الاحتفاظ بتراث الآباء والأجداد في صورة عربية إسلامية.

تيار اليسار :اشتمل على جمعية "نجم شمال إفريقيا" التي ضمت الكثير من العمال الجزائريين خصوصا في فرنسا،كانت لها مطالب اجتماعية علاوة على مطالبها السياسية وحاربت هذه الجمعية في سبيل توحيد كل من تونس والمغرب مع الجزائر، امتازتبآرائهاالاشتراكية لا تعارض في إقامة علاقة بين فرنساوشمالإفريقيا خصوصا في أولى مراحلها.

أقصى اليسار: الحزب الشيوعي الجزائري مع فكرة العالميةInternationaleبشكل يتمم هذه التشكيلة السياسية.

انقسمت الحركة الوطنية الجزائرية إلى فترات حيث شكلت فترة 1912- 1919م بداية التكوين الثوري بظهور حركة الشاب الجزائري، الأمر الذي أثار مخاوف فرنسا ودفعها إلى تبني سياسة الإصلاحات شكليا إصلاحات 4 فيفري 1919م،إذ أن التطلعات السياسية حول القضية الجزائرية دقت ناقوس خطر خروج حركات قومية حيث كونت جماعة من الفرنسيين العاطفين على المسألة الجزائرية مثقفين، ناشرين، نواب وإسلاميين، الاتحاد الفرنسي الأهلي الذي كان يرأسه شارل جيد وقد ضم هذا الاتحاد كل من جوريس و روزي RosieآF. فيري A . Ferry وفي نفس الوقت تكونت في المجلس الوطني جماعة تضم خمسة عشر نائبا لدراسة المشكل الجزائري. وفي سنة 1913م اقترحشارل جيد خلق أمة جزائرية مكونة من المجموعتين الجزائرية والفرنسية، وقد أنذر مواطنيه إذا لم يتم إدخال إصلاحات هامة فقد يأتي يوم تصبح فيه السلالات المقهورة قادرة على استرجاع أرضها الوطنية

والحكم الذاتي[1]. بينما فترة تميزت الثلاثينيات ببروز الأحزاب الجزائرية على الساحة السياسية النضالية مع مواجهة الفرنسيين لها بالقمع والحل واعتقال سياسيها ومصادرة صحفها، غير أن الحركة ظلت في تقدم وتطور مستمر.

كانت سنة 1936م سنة سياسية بامتياز: انعقاد المؤتمر الإسلامي في جوان 1936م جمع بين الشيوعيين اتحاد المسلمين المنتخبين والاشتراكيين والشخصيات غير المنظمة وتأسيس الحزب الشيوعي الجزائري PPA في أكتوبر من ذات السنة خلال المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في الجزائر العاصمة. بين سنة 1936م و1946م مكان برنامج المؤتمر الإسلامي سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا، واقتصاديا ذات طابع مباشر، كانت منصة مشتركة بين جميع المكونات السياسية للكونغرس. كان الشيوعيين قد اقترحوا كهدف عام انتخاب برلمان جزائري لكن هذا الاقتراح لم يلقى إجماعا فقد سحبوه حرصا على تجنب الانقسام، سبق وأعقب ذلك نشاطا مكثفا قبل مغادرة وفد الكونغرس لفرنسا، كانت مسؤولة عن شرح مطالب الشعب الجزائري لحكومة الجبهة الشعبية برئاسة ليون بلوم وأحزاب الجبهة الشعبية SFIO, PCF والحزب الراديكالي وللرأي العام الفرنسي. أيده إجماع الشعب وأمام 20 ألف قدمت تقرير عن عودتها من مهمتها في المعلب البلدي بالجزائر العاصمة حيث قبلت فكرة مشروع فيوليت لأن الأحوال الشخصية للجزائريين كانت محترمة، وكان أمام نفس الجمهور الذي اطلق مصالي الحاج شعار الاستقلال.[2]

وفي سنة 1946-1947م برزت أحزاب سياسية رسمية إلى جانب الحزب الشيوعي الجزائري PPAتأسس حزبان آخران على التوالي في سنة 1946م حركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLDوالاتحاد الديمقراطي للبيانات الجزائريUDMA، شاركت الأحزاب الثلاث في الانتخابات التشريعية عام 1948م محاولة مواجهة التزوير واعتبرت إمكانية المقاطعة والتفاوض على التحالفات وتحديث الاستراتيجيات وصياغة البرامج الجزائرية خلال فترة ما بين الحرب العالمية الثانية وحرب الاستقلال، اشترك الثلاثة في أنهم أعطوا الأولوية للقضية الاستعمارية، لذلك فإن الغوص في الحياة السياسية الجزائرية خلال هذا العقد يكشف أن الحزب أصبح الآن شكلا مهيمنا من أشكال

[1] ابو قاسم سعد الله، المرجع سابق، ص 91.

[2] Révolution Socialiste n°7, Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier Algérien de 1920 à 1954, Revue politique idéologique et culturelle du parti de l'avant-garde socialiste, Alger, 1972, p12.

التنظيم هناك: الإصلاح الانتخابي، النموذج الأوروبي للديمقراطية وسلطة الأحزاب الشيوعية في بقية دول العالم وهذه هي ميزته الثانية[1].

لقد تميزت الحركة الوطنية الجزائرية في خمسينيات القرن الماضي بتعدد الأحزاب الفاعلة السالفة الذكر حيث أصبح لها تمثيل برلماني مع عدد كبير من الناخبين، وصحافة تؤثر على الرأي العام كانوا قادرين على تعبئة جماهيرية كبيرة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية [2]. ومن هنا نستنتج أن التيارات الجزائرية الكبرى تغيرت مواقفها بعد ح. ع. 2 حيث انسحب كل من اليمين والوسط إلى التيار اليساري في خطوات سريعة مما سيؤدي إلى خروج الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954م بشكلها واتجاهاتها الواضحة، مما يدل على تقدم حركة الوعي السياسي القومي والاجتماعي عند الجزائريين[3].

2-موقف SFIO من الحركة الوطنية الجزائرية:

لقد تحولت التطلعات الوطنية للجماهير عند الانطلاق السياسي الحصري تماما مع امتداد المعركة في مطالب اجتماعية هي الإطاحة المتخلفة لمجتمع قديم . بالفعل ثورة اجتماعية تنطري علي الثورة السياسية تهدف إلى إعادة الاستقلال الوطني، وبهذا فإن التجربة الجزائرية من خلال الحركة الوطنية تسعى إلى بناء مجتمع اشتراكي، ذلك أن الاشتراكية كنظام اجتماعي يلغي استغلال الإنسان من طرف الإنسان. هي نفسها دائما قد لا تكون نقاط البداية متشابهة يمكن أن تكون المسارات المتباينة مختلفة، لكن الهدف يظل واحداً وهو تحرير الشعوب من كل أنواع العبودية.[4]وعلى العموم فقد قربت ظروف نضال الاشتراكيين والمسلمين المشترك ضد الهيمنة اليمينية والامبريالية الاستعمارية بمناهضة الاستعمار، كذلك المصالح الانتخابية في أوساط الثلاثينيات بين الإصلاحيين واليساريين الفرنسيين والمسلمين [5].

على الرغم من تشابه الحركة الوطنية الجزائرية ومبادئ الحركة الاشتراكية إلا أن SFIO شهد حالة تباين في مواقفه حيال الحركة خاصة أنه كان يواجه أزمات داخلية في فترة ما بين الحربين، إضافة إلى الانشقاق الناتج

[1]Malika Rahal, Du nouveau sur la nationalisme algérien l'UDMA et les udmistes (articles), le quotidienne algérien El Watan, 27 septembre 2017, https//:www.histoirecoloniale.net, vue le: 30-07-2022.

[2]J.Nagy La szlo , Les parties politiques dans le mouvement national le cas de l'Algérie et de la Tunisie , Cahiers de la Méditerranée, T1, n° 41, 1990, p77.

[3] يحيى جلال، مرجع سابق، ص 278.

[4]Abdelaziz Zerdani , Les tâches de l'édification du socialisme en Algérie, p370 .

[5]بشير بلاح، مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من المذاهب الفرنسية /الغربية، (مجلة الحكمة للدراسات التاريخية : العدد 2، جوان 2013 م المجلد 1، ص 215 .

عن مؤتمر تور 1920م والانضمام إلى الأممية الثالثة. لهذا لم يكن SFIO قادرا على الاهتمام بتنظيم نوابه في الجزائر بسبب الأزمة التي كان يواجهها الناتجة عن ضعف فكري وعددي عقب الحرب، التفكك، الصراع والتعصب أيضا. ضف إلى ذلك فإن مشاكل الجزائر والاشتراكيين بها جد معقدة، فهي أرض كولونيالية تسير وفق قوانين خاصة زيادة على صعوبات تكوين التنظيم الاشتراكي وتواجده حديث العهد، خاصة غياب سياسة واعية وواضحة اتجاه قضايا الجزائر المستعمرة عامة[1].

لقد مس التقسيم الناتج عن الانضمام إلى الأممية الثالثة كل فيدراليات الحزب في مقاطعات الجزائر غير أن في فرنسا لم يكن له أي تداعيات فورية في معظم الاتحاديات حيث بقي البعض متحدين بعدشهر من التقسيملذا تم استغلال هذا الحدث لصالح SFIC في فيدراليات ما وراء البحار.في جانفي1920م، كان الاتحاد الوحيد الذي قاوم هو اتحاد الجزائر العاصمة، أولى الذين رفضوا الانضمام إلى الأممية الشيوعية Cاوقد ترشح تحت اسم الحزب الاشتراكي خلال الانتخاباتالبلدية الجزئية لشهر فيفري 1921م، والذي كان موضع خلاف من قبل الشيوعيين في الإدارة، كان جون ماري باوليJean Marie Pauliأحد المناضلين المقربين من الأمين الفيدرالي السابق ادولف كايرون Adolphe Cayrronالخصم الذي كان له العضوية في الأممية الشيوعية الثانية، على الرغم من امتناع الوزير الجديد SFICعن التصويت تم انتخاب باولي Pauliمستشار للبلدية، وفي قسنطينة قام السكرتير السابق للقسم دومينيك تشيانفاريني[2]Dominique Cianfaraniبتحريك معارضة اشتراكية صغيرة للمرور إلى الحزب الشيوعي، فشل في ذلك لكنه تمكن من تشكيل لجنة اتحادية مؤقتة في عام 1922م. في قسم وهران الذي صوت كرجل واحد للعضوية الدولية، حدث كل شيء كما لو أن الاستمرارية بين SFIO SFICوالأممية الثالثة لم يثيرأي نوع من المشاكل أوالمقاومة، في شهر فيفري 1923م بدا اتحاد قسنطينة للتواجد بشكل منهجي في تقرير المؤتمر الوطني 20 للحزبالاشتراكي وفي سنة 1924م عاد الاتحاد للعمل بشكل مباشر، بينما اتحاد مقاطعة وهرانظل غائبا حتى سنة 1925م.[3]وبهذا كان علىSFIOالانتظار حتى سنة 1926م ليعيد اهتمامه بقضية الأهالي مجددا.

---

[1] أحمد منغور، اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص 146.

[2] دومينيك تشيانفارين(1886-1959م): سياسي فرنسي، احد المنشطين الاشتراكية الاستعمارية في قسنطينة، انتقل من SFIO إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي سنة 1934م، ثم بعد عام 1945 انضم إلى الاتحاد الاشتراكي الجمهوري الفرنسي، عين كمستشار ببلدية فيليبفيل (سكيكدة) سنة 1945م، مستشار عام سنة 1945م، وعضو في جمعية الاتحاد الفرنسي سنة 1947م .ينظر: https://maitron.fr/spip.php?article153470

[3] Claire Marynower , Être socialiste dans l'Algérie coloniale (Pratique , cultures et identities d'un milieu partisan dans le département d'Oran 1919-1939), Thèse Doctorale en Histoire , Centre d'histoire de science Politique Institut d'étude politique, Paris, France, 2013, pp 130.131 .

إن فترة انقسامSFIOشكلت نقطة قوة بالنسبة لـPCFالذي دعا إلى الفكر التحرري في تلك الفترة، ما دفع بالاشتراكيين الذين لم ينضموا إلى الأممية الثالثة دق ناقوس الخطر الذي كان سيجلبه الشيوعيين للاستعمار[1] وهو ذات الموقف الذي اقترح في مؤتمر تور بدعم من لجنة المرونة الاشتراكية والذي تم سحبه من قبل كل من بلوك باراك Lum Barackوماير باولي Mayer Paoliبجعل لهذا المقترح عددا من التحفظات حول القومية خارج المتروبول. ذات الموقف الذي رفض الخلط بين حركة تمرد الشعوب المضطهدة وعمل التحرر البروليتاري، لا يمكن أن تميل دعاية من شأنها أن تدعوا إلى تشويه الصراع الطبقي وإطلاق حرب الأعراق مستمدة مبادئها من الاخوة ورغبتها في السلام.[2]

في سنة 1926م أوضح الاشتراكيون أطروحتهم في مؤتمر الجزائر بعد تعديلها عن طريق العريضة المقدمة من قبل مندوبي مارتينيك المغرب وتونس حيث أصبحت تميز بين الاستعمار في النظام الرأسمالي والاستعمار المرتبط ببلد ذي نظام اشتراكي، حيث شجبت نهائيا الحركات الوطنية للأهالي، ففي هذا النظام لا يمكن تحقيق تحرر الشعوب المستعمرة إلا عندما تنتصر الثورة العمالية على البرجوازية الرأسمالية، إذاً فلا لجوء إلى الوطنية أو الانتفاضة بل إلى سياسة الإصلاحات[3] . على الرغم من هذا الرفض القطعي للوطنية إلا أن الحزب قد واجه تناقضات داخلية لفكرة الوطنية الأهلية فقد كانت العقيدة الجزائرية للحزب الاشتراكي قد حددت منذ 1926-1927م التنديد بالوطنية والمساندة المعتدلة لمطالب المنتخبين، وقد توقفت مختلف مؤتمراته عند هذين المبدأين[4].

كما تباينت مواقفSFIO من الوطنية من خلال تصريحات بعض نوابه فنجد: موريس فيوليتالذي على الرغم من دعمه لفكرة الجزائر فرنسية وإلى سياسة الدمج إلى أنه سعى إلى إحداث إصلاحاتمن شأنها أن تحسن من وضعية الأهالي مشروع 1936. والنائب موريس موتي الذي صرح في مؤتمر نوفمبر 1944م قائلا:« لن يتحرر السكان الأصليين إلا في اتحاد أكثر حميمية مع فرنسا الديمقراطية والاشتراكية»، ودعا جوزيف بيجارالBegarra.اتحاد الأحزاب السياسية الفرنسية مع الأحزاب السياسية الجزائرية بعد نجاح الانتخابات التشريعية في 02 جوان 1946م حيث طلب من المجموعة البرلمانية الاشتراكية إلى التعامل مع UDMAوPCA قائلا:"لدينا نقاط مشتركة،

[1] محفوظ قداش، مصدر سابق، ص198

[2] Manuela Semidel, op.cit , p 1126.

[3] محفوظ قداش، مصدر سابق، ص 200.

[4] نفسه، ص 206.

يمكننا إقامة برنامج مشترك، يمكننا أن نقدم لأصدقاء البيان لإدراك ذلك معا على المستوى الوطني" وفي المؤتمر الفيدرالي بشمال إفريقيا 14 جويلية 1946م يقدم كل دعمه للحركة بشأن الوضع السياسي الذي قدمه جوليان، والذي يفتح مناصب جديدة للحزب الاشتراكي.[1]

بالإضافة إلى موريس رابيMaurice Rabieنائب عن عمالة وهران والمقرر العام في الجمعية الوطنية والذي كان يعمل بشكل خاص مع أحمد بومنجل وفرحات عباس، كان يطالب بتطويرفيدرالي للجزائر كدولة مرتبطة بالمتروبول[2]. والحاكم العام Yيف شاتينيو YvesChataigneau صاحب الفكر المتحرر والذي أقام العديد من الإصلاحات في المجال الزراعي والصناعي اشتد في عهده نشاط الحركة الوطنية الجزائرية فاتهمه الكولون بالتقصير في العمل، على توقيفه ومارسوا على حكومة روبير شومان Robert Schuminضغوطات لاستبداله بينما كتبت صحافتهم المحلية" أخرج منها يا شاتينيو إبن محمد، أنت لست حاكما عاما وإنما مدمرا عاما".وأيضا نجد مارسيل ايدمونت نيجلان[3] Marcel Edmond Neagelanالذي استهل ولايته بإجراء الانتخابات الدستورية بهدف استكمال التزوير، واجه الحركة الوطنية الجزائرية على مختلف اتجاهاتها تنظيماتها وأحزابها بالقمع وكل أشكال التزوير الانتخابي[4]. ليخلفه الحكم روجي ليونارد Roger Léonardنتيجة فقدان نيجلان السيطرة على الحركة الوطنية التي ولدت خلال ح.ع.2 بيان الشعب الجزائري وصدمة قمع مظاهرات 08 ماي 1945مبعبارة أخرى طلب من ليونارد ضمان بقاء الجزائر هادئة [5]، لقد صرح Léonardليونارد:«إن صعود الحركة الوطنية الجزائرية كالسيل الجارف الهادف إلى إقامة جمهورية جزائرية تضمن تحرير الجزائر واستقلالها».[6]

3-موقفهم من أحداث 08 ماي 1945م:

إن أفظع جريمة اقترفت في حق الحركة الوطنية الجزائرية هي مجازر 8 ماي 1945م، الناتج عن المظاهرات التي قام بها الجزائريون لمدة 8 أيام من الفاتح ماي إلى غاية الثامن منه 1945م في منطقة الشرق الجزائري. في صبيحة

[1]Claire Marynower, Joseph Begarra un leader socialiste en Algérie, Parcours et préfaux politique dans la France coloniale, Revue d'histoire politique, n°HS7, mars 2013, p 107 .

[2]NoëlieCastagnez , les députés socialistes Méditerranée face à la guerre d'Algérie : histoire et mémoire, Cahiers de la Méditerranée, n°96 , 15 juin 2018 , p4

[3]مارسل ادمونت نيجلان (1892-1972م): سياسي فرنسي، نائب اشتراكي، نائب عمدة ستراسبورغ سنة 1925 م، عضو اللجنة التوجيهية للحزب الاشتراكي 1944-1947م، وزير التربية الوطنية 1946م، حاكم عام بالجزائر 1948- 1951م. ينظرhttps://maitron.fr/spip.php?article123669

[4]عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص118

[5]Les années algériens de Roger Lèonard (1878-1987), article publié par https://www.ouvrages.crass.dz, p1.

[6]عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 118.

08 ماي وفي اليوم الذي احتفلت به جميع القوى الديمقراطية والتحررية في العالم بانتصارها على النازية والفاشية متطلعة إلى غد أفضل سمته العدل والحرية لجميع الشعوب، في هذا اليوم المشهود نكب الشعب الجزائري بمأساة أودت بحياة عشرات الآلاف من أبناءه على يد جلادي الاستعمار[1]. اتبع الفرنسيون ثلاث إجراءات لمواجهة هذه الثورة

أولا:يتمثل في تدخل الجيش بأسلحته الثلاث، ذلك أن اتساع الحركة في شمال قسنطينة استلزم تدخل الطيران والبحرية.

ثانيا:انتقام ميليشيا المستوطنين دون رقيب، وكانت هاتهأفظع صور القمع.

ثالثا: فهو اعتقال عدة آلاف من الوطنيين المعروفين وتقديمهم المحاكمة، وإصدار أحكام قاسية في حقهم، فحكم على تسعين منهم بالإعدام ونفذ فيهم الحكم، كما حكم على أربعة وستين شخصا بالأعمال الشاقة المؤبدة.[2]

إن موقف الأحزاب السياسية الفرنسية عامة والحزب الاشتراكي خاصة واضحا حيال هذا الحدث الشنيع في حق الجزائريين، غير أن الاشتراكيين طمسوا التمرد وقادته وقدروا أن الجزائريين قاموا بالساعة العظيمة لانتصار الديمقراطيات،إنهم يحكمون على أن الكتلة الكبيرة من السكان المسلمين لم تزل تصل إلى الحد الأدنى من درجة التطور الضرورية كتبرير مطالب البيان، حقيقة أن النخب الحاكمة المسلمة قد نظمت وأن هذه الحركة لاتشير إلى هذه السياسة الكبيرة،سياسيا أيضا.[3]

لم تكن المواقف بارزة خاصة من نواب عمالة قسنطينة الذين كانوا أقرب للحادثة، غير أنهم اعتبروا أن المظاهرات عمل نازي قام به الخارجون عن القانون، الدمويين الذين يحركون الرغبة في القتل والنهب. وفي الذكرى السنوية للحادث أرسل راؤول بورا Raoul Bora الأمين العام لفيدرالية قسنطينة تقرير إلى الهيئة المديرية للحزب في باريس في 17 ماي 1946م، كتب فيه: «إن عصابات رعناء، نزلت من الجبال، قتلت وعذبت في غالب الأحيان الفرنسيين الذين تصادفهم في طريقها، ونهبت الضيعات والقرى، وأضرمت النيران في المنازل ...» وفي تساؤله عن سبب الحادث فإنه يرجع في عدة فقرات إلى حالة البئس والحرمان التي كانت تمر بها الطبقات الشعبية الجزائرية، ثم يضيف :« إذا كنا لم نتعرض للاحتلال النازي فإننا عرفنا فيشي حيث كانت البلد مفتوحة

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص 189.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 51.

[3] Mahfoud kaddache , Le 08 mai 1945, présentation de:Jacques Jurequet, Éditions du Centenaire, Paris, 1975 p32 .

على جميع المؤثرات الخارجيةمثل: الفكر القومي العربي، حيث كانت الأرضية ملائمة لذلك، إلى أن أدت إلى وقوع الأحداث الكارثية من الفاتح إلى الثامن ماي 1945م».

وفي مواضيع كثيرة فإن راؤول بورا كان يردد نفس الأفكار والقناعة في تفسير الأسباب التي جعلت مجموعة من السكان الجزائريين يصابون بحالة هيستيرية -كما عبر عنها- ويقدمون على تلك الافعال الشنيعة في حق الفئة الأوروبية، ويقصد بذلك تلك الأطراف التي كانSFIOيحذر منها والدعاية الهيتليرية المدعمة من أنصار فيشي، منكبار الموظفين وكبار الكولون والصناعيين وبعض من قدماء المحاربين الذين قاموا بتسليح الأجنحة المجرمة [1] .

وفي ظل غياب الوثائق والتصريحات حول الحادثة فإنه ومن المؤكد أن الأعضاء والمناضلين الاشتراكيين قد أصيبوا بالدهشة من هول الحادث، لم يدينوا الفاعلين واتجهوا إلى الاصطفاء وراء الأطروحة التي تصف الفاعلين بأعداء فرنسا وأعداء الاشتراكيين، ولم يقل أحدا منهم بأن الأحداث كانت موجهة ضد الاستعماروالاستغلال، ولم تقترح الفيدرالية الاشتراكية أي حل سياسي في الجزائر مثل تلك التي كان يطالب بها جماعة البيان على الأقل لأنهم الأقرب منهم، والمتمثلة في منح الجزائر استقلال ذاتي مع الارتباط بفرنسا.[2]

[1] أحمد منغور، اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص 204.

[2] نفسه، ص 207.

المبحث الثالث: النواب الاشتراكيين ومسألة التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي.

إنالحديث عن الأوضاع العامة في الجزائر منذ سنة 1830م إلى غاية 1954م هي أوضاع سادها تباين في دراسة الحال الجزائري خاصة بين الأحزاب السياسية الفرنسية والتي منها الراغبين في تحسين ظروف المستعمرات الفرنسية ومنها من فضب إبقائها على حالها تفاديا لانسياق هذه الأخيرة نحو الحكم الذاتي أو تحررها، وهذا ما نتج عن سياسة الإدماج وقرارات التجنيس أينفتح المجال للمطالبة بالحقوق السياسية الناتجة عن سياسة التجنيس.

يعود تاريخقضية التمثيل النيابي للمستعمرات إلى سنوات 1848م حيث قررت في أفريل 1848م الحكومة المؤقتة إنشاء تمثيل برلماني استعماري[1]. وقد تحصلت كل المستعمرات الفرنسية على نواب ممثلين لها في البرلمان الفرنسي[2]، خاصة مستعمرة الجزائر والتي كانت محط اهتمامالساسة الفرنسيين وقد تراوح عدد النواب الممثلين لها بين الزيادة والنقصان وحتى الإلغاء على حد سواءلقد صدرت قوانين مختلفة حول هذه النقطة، فنجد قانون 08 فيفري 1849م نص على خفض عدد ممثلي الجزائر إلى 3 نواب، ونص مرسوم 02 فيفري 1852م على إلغاء التمثيل البرلماني للمستعمرات بما فيها الجزائر، وفي 28 جوان 1881م في نهاية الدورة التشريعية الثانية تقدمت حكومة فيري بمشروع قانون يهدف إلى تعديل الدوائر الانتخابية وزيادة التمثيل النيابي للجزائرييونالمستعمرات، وهنا سوف تنتقل الجزائر من 3 نواب إلى 6 نواب، ويحدد قانون 28 جويلية 1881م التمثيل ب16 نائبا حول المستعمرات الفرنسية منها الجزائر[3].

تزامن طرح زيادة التمثيل النيابي للجزائريين فور تغيير نظام الحكم بها إلى حكم مدني، ذلك بعد مطالبة المستوطنين بنظام حكم مطابق للحكومة باريس بكل مقاييسه وتحقيق الاستقلال الذاتي للمستعمرة. وحتى سنة 1920م جعلت الإقطاعية الاستعمارية من استقلال الجزائر مطلبها الأساسيوالرسمي حيث تكلم رئيس النيابات المالية غوستاف ميرسي GustaveMircieعن هذه المشكلة وصرح من أعلى منصة الجمعية: «إن ما نطالب به هو حقنا في إدارة شؤوننا بأنفسنا وهي تأسيس برلمان مصغر في بلادنا برقابة البرلمان الفرنسي، ويكون الوالي العام

[1]Jacques W.Binoche Guedra, La représentation parlementaire coloniale (1871-1940) , In: Revue Historique , T2 octobre-décembre 1988, Paris, p 523 .

[2]تحصلت كل من جزر المارتنيك وجوادالوب وريونون على 3 نواب، بينما تحصلت غيانا والهند الفرنسية على نائب واحد ممثلا لها، وميغابيكسل والسنغال تحصلت على نائب واحد، في حين تتمتع الجزائر وهي مستعمرة حديثة يسكنها 63 ألف فرنسي بحق انتخاب 4 نواب لها في الجمعية التأسيسية. ينظر: https://alhigra.com/جزيرة-مارتينيك-التابعة-لأقاليم-ماورا/،تاريخ الزيارة: 2022/07/02، الساعة: 23.12سا

[3]Jacques Guedra , W.Binoche, Op.cit, pp 525-527.

صلة وصل بين البرلمان الفرنسي والمجلس الجزائري، يخول لنا هذا المجلس الحق في سن القوانين التي نراها ضرورية وتتلاءم مع مصالح البلاد، نحن أدرى من غيرنا بمقتضياتها وحاجياتها».[1]

لم يخضعهذا التطبيق لنفس قواعد إقليم العاصمة باريس حيث كانت المراسيم والقوانين الخاصة يتم تعديلها بما يتوافق مع المقتضيات الاستعمارية الأمر الذي عرقل سير عملية التمثيل النيابي فظلت لفترة طويلة مسألة مثيرة للجدل.وطيلة فترة 1871-1940م كانت تناقش على أساس تحقيق مطالب المستوطنين مع تهميش السكان الأصليين إلى تاريخ ظهور الحركة الوطنية الجزائرية والأحزاب السياسية الجزائرية أين أصبحللجزائريين مجلس برلماني في الجزائر وممثلين لهم في البرلمان الفرنسي، كما نلاحظ في الجدول ممثلين الجزائريين في البرلمان الفرنسي[2]:

	الجمعية الوطنية 1871-1876م	غرفة النواب 1871-1940م					مجلس الشيوخ 1876-1940م
العمالات	مرسوم 01 فيفري 1871م	قانون 20 نوفمبر 1875م	قانون 08أفريل 1879م	قانون 28 جويلية 1881م	قانون 21 جويلية 1927 م	قانون 20 مارس 1936م	قانون 24 فيفري 1875 م
الجزائر	2	1	/	2	3	4	1
وهران	2	1	/	2	3	3	1
قسنطينة	2	1	/	2	3	3	1

فإلى غاية 1940م كانت مسألة التمثيل النيابي تناقش لصالح المعمرين فقط مع استمرار السياسيين الجزائريين في المطالبة بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق المدنية والسياسية التي طرحت في البيان الجزائري سنة 1943م، لكن ووجهت هذه الأخيرة بمجازر 08ماي 1945م،ليصدر بعد ذلك مرسوم دستور الجزائر سنة 1947م لتغطية هول حادثة 1945م وأيضا للحد من اشتداد الحركة الوطنية الجزائرية.

[1] فرحات عباس، مصدر سابق، ص 120.

[2] Ibid, p 529

1-موقف SFIOمن قضية التمثيل النيابي للجزائريين:

تم تنظيم الجزائر كجزء لا يتجزأ من الأراضي الحضارية، إنها بالفعل سياسة الإدماج الإداري الذي يهيمن على بدايةالجمهورية الثالثة، وفقا للتقليد الجمهوري يحصلالمستوطنون على تمثيل برلماني مع عضو في غرفة النواب، عضو في مجلس الشيوخ وعضو في الجمعية الوطنية عن كل قسم من الدوائر الانتخابية الجزائرية الثلاثة منذ مراسيم الانتماء 1881م تعتمد جميع الخدمات الإدارية للمستعمرة بشكل مباشر على الوزارات الحضارية المهيمنة: التي تنقلالتعليمات إلى الحاكم العام[1]. المسألة التي أخذها على عاتقهم الساسة الفرنسيون خاصة أحزاب الوسط واليسار وأقصى اليسار وفقا لما تنص عليه مبادئ أحزابهم، وهم المنتخبين الذين اعتبروا أنه من المستحيل العودة إلى الوراء، فيظهر النضال ضد التمثيل الاستعماري على أنه صراع يميني، حتى لو كانت غير كاملة فإنها لا تزال تشكل ضمان للسكان الأصليين[2].

غير أن وجهة نظر الرأسمالية اليمينية ترى أن التضامن السياسي يكمل ويدعم منطقيا التضامن الاقتصادي، إذ أن وضع التصويت والمحافظة على الناخبين يجعل من غير المعقول تعيين شيوعيين ومن غير المرجح للغاية حتى في المدن الكبرى وضع اشتراكيين أكثر نشاطا، وحتى اليمين المتطرف لا يمكنه ذلك إلا من خلال النجاح الظرفي في انتخابات 1898م، 1901م و 1938م[3]. ذلك أن الأحزاب اليمينية كانت تمثل الأغلبية الساحقة في هذه الفترات مما يجعلها مهيمنة على الساحة السياسية الفرنسية .

على الرغم من حملات الرفض وتشويه السمعة فقد استمر التمثيل النيابي في ظل الجمهورية الثالثة وذلك إصراراً من اليساريين في الدفاع على مبدأ التمثيل النيابي في الجزائر والمستعمرات الفرنسية الأخرى على غرار الأغلبية اليمينية المصممة على تقليص أو حتى إلغاء أي تمثيل في الخارج في الغرفة: وهم الممثلين ضمن الرافضين لسياسة الإدماج[4].إلا أن العديد من البرلمانيين اليساريين وجدو أن في هذا التمثيل تقليدا جمهورياً عظيماً[5].

[1]Jacques Bouversse , L'administration de l'Algérie à l'apogée de la colonisation (1898-1945): réflexions en form de bilan, https//www.diplomatie.gouv.fr , p2 .
[2]Jacques W.Binoche Guedra , op.cit. , p 528.
[3] Jacques Bouversse , op.cit, p 04
[4]Jacques W.Binoche Guedra , op.cit. , p 525.
[5]Ibid , p 533

في عام 1871م انتخبت الجزائر بأغلبية ساحقة للتمثيل في الخارج بنسبة 21 من أصل 22 منتخبين ممثلين البرلمان الاستعماري كانوا من الجمهوريين اليساريين واليساريين في الجمعية الوطنية.[1]نخص بالذكر من اليساريين الذين دافعوا على هذا الطرح نوابSFIO، حيث أصر اشتراكيوالجزائر في عملهم على نقطتين أساسيتين احتلال الفضاء السياسي ومعالجة القضية الجزائرية تحت قبة البرلمان الفرنسي. لقد تجلى عمل SFIOفي الجزائر من خلال الصحافة وجولات الدعاية وأحياء ذكرى الأحداث التاريخية في الحوليات الاشتراكية الفرنسية،[2] وقد عملت هذه الأخيرة على نشر تقارير ومقترحات نوابSFIO في البرلمان الفرنسي حول القضية الجزائرية ومسألة التمثيل النيابي.

بتاريخ 19 مارس 1900م صرحايتيان يوجين Ètienne Eugèneوهو عضو مؤثر للغاية في عمالة وهران:«انتهت الفترة الطويلة التي استمرت 70 عاما، والتي شهدت خلالها الجزائر جميع الأنظمة الغير متناسقة والمتناقضة لابد للجزائر الخروج من الفوضى التي كانت فيها ومن الضروري إعطائها دستورا جديدا يستجيب لتطلعاتنا المشروعة». وفي تاريخ 12 نوفمبر 1900م صرح مورينو[3]Morinaudوهو نائب عن عمالة قسنطينة في الغرفة «لقد بذل نواب الجزائر ما بوسعهملمصلحة الجزائر ... أريد أن يعلن أمام لجنة الميزانية المالية أن الميزانية الخاصة للجزائر أعطتنا سبب معظم النقاط لإصلاح حال الجزائر".

لقد برهن الاشتراكيون فدائهم لتقاليد الجمهورية، فنجد جوريسقد وعد الأوروبيين باللامركزية الإدارية والسكان المسلمين بسياسة ضمانات وإدماج التدريجي:« نريد أن نفتح أبواب المدينة للمسلمين الأصليين، يجب أن يحصل العرب على تمثيلهم السياسي دون إجبارهم على التخلي عن أحوالهم الشخصية».[4] ومن هنا طرحت مسألة التمثيل النيابي للأهالي إلى جانب الأوروبيين.

---

[1]Jacques Binouche , Les élus d'outre- mer au parlement de 1871 à 1914 , In : Revue française d'histoire d'outre-mer , n°40, 1971, p 88 .

[2] Mouloud Aouimeur, Contributionà l'étude de la propagande socialiste en Algérie dans les années 20 et 30, In: Revue française d'histoire d'outre-mer , T86 , n°324-325, 1999, p 151

[3]ايميل مورينو (1865-1952م): سياسي فرنسي، محامي ونائب (1898-1902م) ثم (1914-1940م) انضم إلى الحزب الجمهوري الاشتراكي بعد عام 1913م بعد استبعاده حوالي سنة 1898م من المجموعة الراديكالية الاشتراكية بسبب معاداة الدولة له، أصبح راديكاليا مستقلا بعد استبعاده من الجزائر، ثم نائب اشتراكي بعد الحرب العالمية الأولى.ينظر: كمال حمزي، نواب عمالة وهران بين 1936- 1954: مسالك ومواقف، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/242/7/1/44515

[4]Charles Robert Ageron, De l'Algérie française à l'Algérie algérienne, Éditions Bouchene,Paris 2005 p 212.

دافع فان كولVan Kollالنائب الاشتراكي على ضرورة احترام السكان الأصليين بتحسين ظروفهم بمنحهم حقوقهم السياسية، وقد عاتب النواب الاشتراكيين على اهتمامهم القليل بأكثر منظمات السكان الأصليين الحية[1]. وأضاف موريس موتي تقريرا يقترح فيه على البين روزي Alben Roze والعديد من زملائه في تسهيل مقرر منح الحقوق السياسية للجزائريين والتونسيين[2].إلى تاريخ 1918م عملSFIOعلى الدفاع عن حقوق مستعمرة الجزائر، ذلك لتحسين ظروف الأهالي وارتقاءهم إلى صفة مواطن فرنسي، سنرى مواقف الحزب بارزة من سياسية الإصلاحات التي تبنها فرنسا في الجزائر لإخماد الحركة الوطنية الجزائرية.

2-موقف SFIOمن القرارات الإصلاحية :

منذ تأسيس الأممية الشيوعية موسكو في مارس 1919م وبشكل أكثر تحديدا من مؤتمرها نوفمبر-ديسمبر 1922م أصبح التيار الشيوعي خط سياسي واضح مناهض للاستعمار، في حين أن التيار الاشتراكيفي فرنسا وحتى في المستعمرات يظل مرتبطا بدمج هذه الأخيرة في العاصمة باريس، بعد مؤتمر تور ديسمبر 1920م صرح النواب الاشتراكيين: «إن الحزب لن يتوقف عن العمل كما فعل دائما لصالح السكان الأصليين، لكنه يرفض خلط حركة تمرد الشعوب المضطهدة مع عمل التحرر البروليتاري»[3]. ويظهر ذلك واضحا في مواقف النواب الاشتراكيين وتصريحاتهم البرلمانية بلجوء الحكومة لسياسة الإصلاحات بمستعمرات ونددوا الفعل الكولونيالي في الجزائر.

نصت مختلف التقارير الإصلاحية على حق الأهالي في المواطنة الفرنسية، التمثيل النيابي والحق في الانتخابات التشريعية تمثيلا وانتخابا، لقد نشراولارد Aulard مقالا في جريدة La Dépêcheحول منح حقوق المواطنة للأهالي العسكريين والحقوق السياسي المترتبة عنها مستشهدا في تصريحه ببعض المستعمرات الفرنسية ليضيف قائلا: «على الأقلأثناء انتظار قانون أفضلللأحوال الشخصية للأهالي، تمنح فرنسا الآن الحقوق للمسلمين الذين قاتلوا إلى جانبها دون مناهج دون شكليات...لدينا واجبات تجاه المسلمين، هو ليس اهتمام المسلمين فقط ولكن واجبنا نحن أيضا نحن نسعى رؤية سياسة إسلامية... »وختم تصريحه:«...أما بالنسبة للتمثيل النيابي فلا تحصل على الوقت مقابل المال، أمنح الجزائريين المسلمين ممثلي، لماذا يجب اختيار ممثلي الجزائر من مواطني فرنسا الأصليين الذين تلقوا تعليما فرنسيا، أو من بين المواطنين الفرنسيين، وكلاهما من فرنسا الحضرية، ماذا عن الجزائر؟

[1]Ibid, p 214.

[2]J.O.R.F.Chambre des députés, Séance de 01 mars 1918.

[3] Jacques Charby, Les porteurs d'espoir : les réseaux de soutien de FLN pendant la guerre d'Algérie :les acteurs parlent , Éditions Chihab, 2004 , p 27 .

دعونا ننصف مسلمينا ونكرمهم... لا استطيع التفكير في شيء أكثر متعة وفائدة من إذابة باريس في الجامعة الإسلامية...»[1].

أما جريدة Le Temps ذات التأثير الواسع وLa refie d'indigèneالصاحبها بولي يورداري Paul Ourdaraوجمعية حقوق العمال وبعض النواب البرلمانيين أمثال البان روزي AlbenRoze جورج لاقLague J, هنري دوازي Henri Doisie شنو حملة من جهة ضد ما في القانون الأهلي من إجحاف ونظام البلديات المشتركة حيث يسيطر المعمرون، ومن جهة أخرى ضد إدماج الأهالي تدريجيا في جميع الميادين، فيعارض الاشتراكيون المعمرون بأنه لا سبيل للأهالي مطلقا في أن يتحصلوا على تحسين جوهري لحالتهم الاقتصادية ما لم يمنحوا قبل ذلك تحريرهم السياسي. ونرى اصرار مريوس موتي Marius Moutetالمتواصل وتأثير جول سيق Jaul Sigue في مجلس الشيوخ كليمانصو وجونار في الجزائر لما اضطرت الحكومة لإنجاز تعهداتها في قانون 04 فيفري 1919م الذي يمكن اعتباره أهم قانون في التشريع الجزائري قبل نظم 1947م[2].

يعد تاريخ 04 فيفري 1919 من التواريخ التي صنعت الحدث في سياسة فرنسا بالجزائر الإنجاز السعيد للسياسة الليبرالية التي يرغب بها البرلمان، ففي النهاية هو نتاج لسياسة إصلاحية رغب بها العديد من ساسة فرنسا وقبلت تقريبا من كل التمثيل الوطني مشحون بالتفاؤل لطائفة كاملة من الأمل السخي، من جونار إلى كليمانصو، من البير روزي إلى موريس موتي والى آبل فيري هذه السياسة التي ترجمت أخيرا في قرار إصلاحات 1919م[3]. ومن جهة الجزائريون، أعرب المتحدثون باسم الشاب الجزائري واعتبر الترحيب الذي لقيه المسلمون بقانون 04 فيفري 1919م أن الإصلاحات تشكل خطوة إلى الأمام، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.[4]

خلال الانتخابات التشريعية 12 ماي 1925م فاز في مقاطعات الجزائر أغلبية البرلمانيين اليساريين:

الجزائر: الاتحاد اليساري ونوابه، **قسنطينة:** قائمة مورينو (نائب جمهوري اشتراكي)، **وهران:** 3 نواب اشتراكيين 2راديكاليين 3 نواب من الاتحاد اليساري 1نائب جمهوري اشتراكي8 نواب راديكاليين اشتراكيين أغلبية الراديكالين انضموا إلى الحزب الراديكالي الاشتراكي، مستغانم: 1 نائب جمهوري يساري، معسكر: 3 نواب جمهوريين من

[1] La Dépêche, 27.avril 1917.

[2] شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: الطيب المهيري وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس 1976م، ص ص 49-50.

[3]Charles Robert Ageron , Une politique libérale sous la 3 ème République (1912-1919), In : Revue d'histoire moderne et contemporaine, T6 n°2 , Avril-juin 1959, p121 .

[4]Mahfoud kaddache, La vie politique à Algérie de 1919 à 1939, Enag édition , Alger, 2009, p 40 .

الاتحادالجمهوري الديمقراطي[1]. وصولا إلى سنة 1936م أين شكلت الأحزاب اليسارية انتصارا قويا في مجلس النواب، عاد الشيوعيين إلى 62 مقعد دون قبول أن يكون جزءا من الحكومة التي يعدون بدعمها، ومن 92 للاشتراكيين ينتقلون إلى 148 مقعدا للمرة الأولى يصبح أحدهما رئيس للمجلس[2]. لذا فإن سنة 1936م هي سنة حافلة بالأحداث السياسية المهمة في تاريخ الجزائر وفرنسا، ومن بين أهم الأحداث مشروع بلوم فيولت- Blum Viollette ديسمبر 1936م الذي كان أملالجزائريين بعد إصلاحات 1919م فقد جمع هذا المشروع مجموعة الاقتراحات والتقارير التي قدمت للبرلمان الفرنسي من اجل منح الحقوق السياسية للجزائريين.

يعود مقترح مشروع فيولت إلى سنة 1935م لكنه ووجه بالرفض من قبل البرلمانيين الفرنسيين المعارضين لسياسة تحسين وضع الأهالي. بالرغم من تلك التصريحات الرسمية إلاأنالأحزاب والمنظمات الجزائرية والشخصيات الوطنية كثفت من عقد المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات نتج عنها تحرير مختلف البرامج والمطالب، وتقديم العديد من العرائض واللوائح، وإرسال الوفود إلى فرنسا من اجل الحصول على تنفيذ للمطالب من قبل الحكومة الفرنسية وخاصة من حكومة الجبهة الشعبية[3].

أجمعت الأحزاب والمنظمات السياسية الجزائرية والشخصيات الوطنية عدا النجم على تأييد مشروع بلوم فيولت، وبعض الصحف عن موقفها هي الأخرى فنجد جريدة La Justice قد عبرت عن نفاذ صبرها حتى قبل إيداعه في غرفة النواب يوم 30 ديسمبر 1936م من طرف حكومة الجبهة الشعبية حيث كتبت: «بلوم استيقظ»،إلى جانب الأحزاب السياسية الفرنسية اليسارية التي ايدت هي الأخرى المشروع، فنجد SFIO في مؤتمره 34 المنعقد بمارسيليا يومي 11و12 جويلية 1937م مقدم توصية طالب فيها:المصادقة على مشروع فيولت وأكدت توصية ثانية على إدارة المؤتمر في: تحقيق الإصلاحات السياسية والإدارية في أقرب وقت التي ستجعل الجزائر مقاطعة فرنسية على غرار المقاطعات الأخرى،أين يكون للجميع نفس الحقوق السياسية والاجتماعية[4].

لم تتوقف السياسة الإصلاحية في الجزائر، فمنذ 1936م إلى غاية منح الجزائر دستورا خاصا سنة 1947م طرحت الأحزاب السياسية الفرنسية مجموعة من المشاريع الإصلاحية، ومن جملة تلك المشاريع نجد المشروع

---

[1] La Lantre, 12 mai 1925.

[2] M,Marie Renée, L'Algérie devant le parlement Français de 1935 à 1938, In : Revue française d'histoire de science politique , 12 ème année , n°1 , 1962 , p105 .

[3] كمال حمزي، القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919-1954م من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر -2-، الجزائر، 2009-2010م، ص 201 .

[4] نفسه، ص ص 213-214

الذي طرحه الاشتراكيون والذي يلح على إبقاء الوحدة العضوية بين الجزائر وفرنسا، وهو بذلك لا يختلف عن القانون الذي يعتبر القطر الجزائري "مجموعة عمالات مزدوجة بالشخصية المدنية، كما أن الاشتراكيون قد حافظوا في مشروعهم على ازدواجية المجموعة الانتخابية وعلى ضرورة تعيين وزير للجزائر يكون مقر إقامته بالعاصمة، وبهذا فإنه المشروع الوحيد الذي نوقش رسميا وبجدية لما له من تقارب مع المشروع الحكومي الذي سيصبح قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947م بعد المصادقة عليه[1].

كانالإشتراكيون يريدون رؤية أحكام ليبرالية إلى حد ما مكتوبة في القانون.[2] فتمت المصادقة على اعتماد المشروع بـ 312 صوت مقابل 276، وبينما صوت النوابالاشتراكيون لصالح المشروع صوتواضد المشروع لما أجراه رابيمن تعديلات عليه، فقدم هذا الأخير استقالته كمقرر وتم التصويت في 22 أوت على النائب دي فونليت اسبراير De Fonplut Esperaierمن الحركة الجمهورية الشعبية MRPخلفا له بـ19 صوتا وبامتناع 21.[3]

بعد صدور القانون الجديد الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي فإن الوضع الجزائر قد تغير فالمجلس الجزائري الجديد ضم 60 نائب للأوروبيين و60 نائب للجزائريين، التمثيل في البرلمان قد تحقق وأصبح من حق المسلمين إرسال 15 نائبا لتمثيلهم هناك، ولتفادي هذا الأخير ارتأت السلطات الاستعمارية تزويرالانتخابات واختيار شخصيات هزيلة[4]، لتمثيل المسلمين في المجالس المنتخبة، ومن الجانب الجزائري اتخذوا الترشح سببا في إخراج القضية الجزائرية من إطارها الوطني إلى النطاق العالمي ففي 05 جانفي 1948م بمحاولة ناجحة من مصالي الحاج لإنشاء لجنة المغرب العربي وفي 11 فيفري من ذات السنة عين الحاكم العام الجديد ادمونت نيجلانالمعروف بشغفه لاستعمال العنفضد الوطنيين والذي أبدع في تزوير الانتخابات، لذلك عينه روبير شومان Robert Schumin بناء على نصيحة من روني مايرRenéMayer زعيم الأقلية الأوروبية بالجزائر لكي يشرف على الانتخابات الخاصة بإنشاء أول مجلس جزائري يوم 04 أفريل 1948م والتي كان من المفروض أن تجرى في 15 جانفي 1948م، لكنها تأجلت حتى تعيين الحاكم العام [5].

---

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، ط1، الجزائر، 1984م، ص 29

[2] L'Année Politique, Op.cit, p148.

[3] كمال حمزي،القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي، مرجع سابق، ص 364

[4] اعتقال القادة السياسيين ألقوا القبض على 32 مترشحا من بين 59 كانوا حاملين شارات MTLD وأصدرت ضدهم أحكام بالسجن والغرامات المالية. ينظر: سمية بوسعيد، الأحزاب السياسية الجزائرية والتجربة الانتخابية 1919-1954م، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 02 ص79.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1997م، ص315.

لقد أدانSFIOعملية تزوير الانتخابي طيلة فترة 1946-1953م مما دفع المجموعة الاشتراكية للاتحاد الفرنسي نيابة عن اتحادها سنة 1948م، ومن ثمة إلى اللجنة التوجيهية في عام 1950م مستنكرا كمية التزوير الهائلة للانتخابات بناء على أوامر الحاكم العام نيجلان، وهي واحد من أولئك الذين يطلبون افتتاح لجنة تحقيق[1]. ليرد الفرنسيون على ذلك أن التزوير الانتخابي هو عمل شائع أيضا في فرنسا.

مما سبق نستنتج أن كل الإجراءات والقرارات الصادرة عن الحكومة الفرنسية منذ بداية الاحتلال كانت لصالح المعمرين من أجل خلق مجتمع فرنسي على الأراضي الجزائرية إلى غاية اكتساح الأحزاب السياسية الفرنسية ساحة المعركة خاصة الحزب الاشتراكي الفرنسي.حيث عمل هذا الأخير على إدراج قضية الأهالي ضمن برنامجه النضالي ومناقشتها تحت قبة البرلمان الفرنسي. فالاشتراكية ترى أن تحسين ظروف الغالبية السكانية في المستعمرة هي استراتيجيةأكثر ثبات لحفاظ فرنسا على مستعمرتها، فقد دعم النواب الاشتراكيين سياسة الإدماج والتجنيس للأهالي دون المساومة بحرياتهم وأحوالهم الشخصية الإسلامية. غير أن موقفهم من الحركة الوطنية الجزائرية شهد تباينا بين المجموعة المنظمة إلى الأممية الثالثة والتي لم تنظم إليها، فقد كانوا يرو أنهم ممثلي الأهالي فلا لجوء إذا لحركات تحررية وإنما لسياسة الإصلاحات، ما تجسد في مسألة التمثيل النيابي للأهالي بإنشاء مجلس جزائري . وبهذا يمكن اعتبار المواقف التي دافع عنها الاشتراكيين ليبرالية إلى حد ما.

[1]Claire Marynower, Joseph Begarra un leader socialiste…. , Op.cit , p 109 .

الفصل الثاني

موقف نواب الأحزاب السياسية الفرنسية من الثورة الجزائرية 1954 – 1962م

المبحث الأول: موقف نواب الحزب الشيوعي الفرنسي

المبحث الثاني: موقف نواب أحزاب الوسط الفرنسي

المبحث الثالث: موقف نواب أحزاب اليمين الفرنسي

كان وقع الفاتح من نوفمبر 1954م، بمثابة الصَّدمة والمُفاجئة بالنسبة للفرنسيين حيث أحدث خوفاً ورعبا في نفوسهم، نظراً للسِّرية التي تم انتهاجها في تفجير الثورة المسلحة، ويعتبر هذا عاملا أساسيا من عوامل نجاحها لأنه يدخل في الاستراتيجية المعتمدة للجيش التحرير الوطني، حيث أن العمل الذي قامت به جبهة التحرير الوطني قد شكل صدمة وذهولا قويا لدى السلطات الفرنسية، بعد أن ظنت أنها قضت على آمال الجزائريين في الاستقلال بعد المجازر الوحشية التي ارتكبتها في 08 ماي 1945م.وعليه في هذا الفصل سوف نتطرق إلى أهم المواقف والردود المختلفة لدى الأحزاب السياسية الفرنسية من اندلاع الثورة الجزائرية.

المبحث الأول: موقف نواب الحزب الشيوعي الفرنسي PCF.[1]

المُتتبع لموقف الحزب الشيوعي الفرنسي في السنوات التي سبقت الثورة الجزائرية من حركات التحرر في المستعمرات، كما هو الحال بالنسبة في المغرب أو في الهند الصِّينية، لوجدناه مُسانداً وداعما لهذه الحركات التحريرية. وعلى العموم، ومن خلال تتبع تطور وموقف الحزب الشيوعي **PCF** من القضية الجزائرية، نجده أنه كان مرتبط بمُتطلبات الدَّور السياسي للحزب على السَّاحة الفرنسية، فهو كان بين الإيجاب والسَّلب. ويتضح ذَّلك جلياً في موقف قيادة الحزب، من القضية الجزائرية.[2]ففي بداية الثلاثينات من القرن العشرين، نجد الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي موريس تورز Maurice Thorez[3]، قد أشار أمام مجلس النواب الفرنسي في أحقية الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال والتحرر من قبضة الاستعمار. ولكن بوصول اليسار إلى الحكم سنة 1936م، تراجع موريس تورز، حينما صرح خلال زيارته للجزائر سنة 1938م، قائلاً: «من مصلحة الجزائر أن تبقى

[1] الحزب الشيوعي الفرنسي**PCF** :تأسس سنة 1920م، تحت اسم الفرع الفرنسي للعالمية الشيوعية (SFIC) أصبح حزب رسميا سنة 1922م، ظهر بعد أزمة الاشتراكية العالمية الناتجة عن انتصار البلاشفة في روسيا واستلامهم الحكم وإعلان لتبين عن الأممية الثالثة، أثر ذلك في الاشتراكية الفرنسية حيث أعلن SFIO الانسحاب من الأممية الثانية، أثناء مؤتمر ستراسبورغ 1919م، وفي مؤتمر تور 1920م، أعلن أغلب الممثلين عن انضمامهم إلى الأممية الثالثة، والإعلان عن تأسيس الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية، وتبني المذهب الماركسي اللينيني تحالف مع الاشتراكيين سنة 1934م ثم أسسا معا الجبهة الشعبية سنة 1936م. قام الشيوعيون بدور كبير في التحرير وهذا ما أكسبهم احتراما كبيرا بعد الحرب، فدخلوا الساحة السياسية بقوة، لكن الحرب الباردة أعادت الحزب إلى جبهة المعارضة، تعاقبت على الأمانة الوطنية للحزب عدة شخصيات كان أولهممموريس توريز ثم فالداك روشي، ثم جورج مارشي، وأخيرا روبار أوي. ينظر: أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي منالثورة الجزائرية 1954–1962م،رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005- 2006م ص 32.

[2] زبير رشيد، موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 09، 2013، د م، ص 144.

[3] موريس تورز: 1900- 1964م زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي كان عضوا في الحزب منذ تأسيسه سنة 1920م، ثم عضوا في المكتب السياسي 1925م، وبعدها ارتقى إلى الأمانة العامة للحزب سنة 1930م، ينظر: نفسه، ص 33.

مُرتبطة بفرنسا»[1]. وهذا بعد صدور مشروع فيوليت. والإدماج كان هو الهدف الأسمى الذي كان ينشده موريس تورز وزملاؤه، فكانوا يرون أنَّ سياسة الإدماج هي طريق إلى السياسة التحريرية التي تحقق مبادئ الحرية والمساواة والإخاء.[2]

بانتهاء الحرب العالمية الثانية انقلب الحزب الشيوعي الفرنسي على موقفه المؤيد لاستقلال المستعمرات، ففي أحداث 08 ماي 1945م التي شهدتها الجزائر، والتي ذهب ضحيتها 45 ألف شهيد. أدان الحزب الشيوعي خروج الجزائريين في مظاهرات تطالب بالحرية والاستقلال، كما أكدت اللجنة المركزية للحزب على ضرورة متابعة ومعاقبة مُتسببي هاته الأحداثوكان موقف الحزب الشيوعي الفرنسي أكثر وضوحا في مقال الذي نشره أحد قادة الحزب، ألا وهو ليون فيكس LéonFeix[3]في مجلة الدفاتر الشيوعيةCahier Communiste سنة 1947م، حيث عبر عن تمسكه بفكرة بقاء الجزائر فرنسية ومعارضته المطلقة لاستقلال الجزائر، إذ قال: «إنَّ استقلال الجزائر ليس مرغوب فيه ولا مُحتم، ويقدم كحل خاطئ، وهي أطروحة مرفوضة التي يتقبلها الشيوعيون، وإنَّ أطروحة الاستقلال العاجل للجزائر التي يتبناها حزب الشعب الجزائري PPA تؤدي إلى أسوأ انتكاسات. كما أنَّ الشيوعيون لا يساندون مطالب الحركة الوطنية الجزائرية في الوقت الحالي لأنَّ هذه المطالب لا تخدم الجزائر ولا فرنسا معاً».[4]

إنَّ موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الجزائرية كان ذا بُعد براغماتي ليس أكثر، يُجاري مصالح فرنسا الاستعمارية على حساب مبادئه وأيديولوجيته.[5]ومع اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954م، بقي الحزب الشيوعي الفرنسي على سياسته التقليدية اتجاه القضية الجزائرية، وهو الأمر الذي عبر عنه تصريح النائب الشيوعي فرانسوا بيوكس[6]François Billoux بمناسبة اجتماع اللجنة المركزية، والذي دعا إلى ضرورة مراعاة مصالح حوالي مليون أوروبي يعيشون على أرض الجزائر.[7] أصدر PCFبيانا سياسيا يدين فيه جهة التحرير التحرير الوطني، ويعلن أنه أرسل وفداً برئاسة نيكولا زانتاكسي، ليخبر الرفاق بمنطقة الأوراس بأنَّ الحركة لاحظ لها في النجاح، ويأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد. هذا وورد في البيان كذلك، أنَّ الشيوعيين

[1] زبير رشيد، مرجع سابق، ص 144.

[2] إلياسمرقص، الحزب الشيوعي الفرنسي وقضية الجزائر، د ط، دار الحقيقة، بيروت، 1959، ص 10.

[3] ليون فيكس: ولد يوم 10 جانفي 1908 بفورجي كان نائب Y velines وVal- d'Oise توفي يوم 28 أفريل 1974م بـ Fort –de- France . ينظر: عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص 108.

[4] زبير رشيد، مرجع سابق، ص 145.

[5] نفسه، ص: 145.

[6] فرانسوا بيوكس، 21 ماي1903، مناضل في الحزب الشيوعي الفرنسي نائب Bouche du Rhône منذ 1936 و في عام 1924 عين أمين عام لـPCF.

[7] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص ص 108- 109.

يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والدين، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا.[1]

لقد عقب محمد العربي الزبيري على هذا البيان، فهو يرى أن القيادة الشيوعية كانت تحاول المراوغة وإخفاء الحقيقة، وإلا كيف ينتظر من الاستعمار أن يسلك طريق الديمقراطية لحل النزاع القائم بينه وبين المطالبين بحقهم من المستعبدين، فالاستعمار الذي يستعمل العنف للسيطرة لا يمكن أن يخرج بدون عنف. ثم كيف يمكن لعاقل أن يتصور حلا ديمقراطيا لواقع استعمارياستيطاني مع مراعاة مصالح كل الذين يسكنون في الجزائر على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم وأديانهم وأيديولوجيتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار لمصالح المُستعمر.[2]

بعد البيان السياسي الذي تم توزيعه ومُناقشة الأحداث المُسلحة التي وقعت بعد حوالي أسبوعين، فإنَّ الحزب الشيوعي يشير إلى أنَّ الأمر لا يتعلق بعمليات استفزازية أو مؤامرة أجنبية، ولكنها أحداث صادرة عن حركة جزائرية. غير أن الحزب يتخذ منها موقفا مؤسسا على المبادئ الشيوعية. فالشيوعيون لم يفكروا إطلاقا في القيام بأعمال فردية، لأنهم يعتبرون العمل الفردي دليلا على عدم الثقة في الجماهير، واعترافا بعجز العمل الجماهيري عن دفع قضايا الشعوب إلى الأمام.[3]وجاء في البيان: «في هذه الظروف، إنَّ الحزب الشيوعي الفرنسي الأمين لتعاليم لينين، لا يمكنه أن يوافق على اللجوء إلى أعمال فردية من شأنها خدمة أسوأ غايات المستعمرين، هذا إن لم يكونوا هم الذين يدبرونها، يؤكد للشعب الجزائري تضامن الطبقة العاملة الفرنسية في نضاله الجماهيري ضد القمع ومن أجل الدفاع عن حقوقه».[4]

وبهذا فإنَّ موقف الحزب الشيوعي الفرنسي أصر على ربط الجزائر بفرنسا على الرَّغم من أيديولوجيته ونضاله. فقد شنَّت صَّحيفة لومانيتي L'humanité في نهاية سنة 1954م، هجوما لاذعاً على الثورة الجزائرية وقيادتها، بالقول: «هم جماعة إرهابية وليس لديهم أي سند شعبي، وهم على وشك الفشل». كما حذرت دفاتر الشيوعية في فيفري سنة 1955م، في مقال كتبه ليون فيكس الرأي العام من مخاطر الانسياق وراء الأوهاموالابتعاد عن الهدف الحقيقي من الثورة.[5]بالإضافة إلى ذلك صوت معظم نواب الحزب الشيوعي الفرنسي الفرنسي في يوم 12 مارس 1956م، على إقرار قانون السلطات الخاصةوهذا من أجل صيانة الروابط مع الحزب الاشتراكي، لكن عدم الوفاء لمبادئ الحزب أدى إلى اقتراب مناضليه من اليسار المتطرف وظهور ما يسمى باليسار

[1] محمد العربي زبيري مرجع سابق ، ص 167.

[2] محمد العربي زبيري مرجع سابق، ص 171.

[3] نفسه

[4] إلياسمرقص، مرجع سابق ، ص 76.

[5] زبير رشيد، مرجع سابق ، ص 145.

الجديد[1]،والهدف من التصويت على هذا القانون هو إبعاد الاشتراكيين عن اليمين والمتعصبين للجزائر فرنسية، ومن خلال هذا التعاون حسب منظورهم يمكن التوصل إلى إقرار السلم في الجزائر وذلك بفرض خيار الذهاب إلى المفاوضات ثم الاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها.[2]

وللإشارة فإنَّ الهدف من التصويت على قانون السلطات الخاصة هو تكوين كتلة موحدة لقطع الطريق على اليمين، ثم الذهاب إلى المفاوضات، فكيف نفسر سكوت الشيوعيين عن التجاوزات وانتهاكات الجيش الفرنسي بحق الشعب الجزائري، والتي أرجعها الحزب إلى الدعاية الكولونيالية من أجل مساندة وتبرير الحرب. علما بأن موقف الحزب لم يقتصر عند هذا الحد، وإنما أصدر قياديي التعليمات لقواعد الحزب بعد تقديم أي نوع من المساعدات أو إيواء مناضلي جبهة التحرير الوطني في فرنسا. وكانت فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني قد نشرت بيان حمل عنوان: الحزب الشيوعي الفرنسي اتجاه القضية الجزائرية استنكرت فيه بشدة موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من الثورة الجزائرية، متهمة إياه بالانحراف عن النهج الصحيح والمبادئ التي تقوم عليها الأممية، وهي الدعم الغير المشروط للحركات التحرر المناهضة للإمبريالية، كما أشارت الفيدرالية في بيانها إلى أنَّ الحزب الشيوعي الفرنسي بعد سنتين من انطلاق الثورة الجزائرية 1956م، مازال مستمراً بمطالبة الجزائر مرتبطة مع فرنسا.

ولتبرير موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من موقفه المتخاذل من الثورة الجزائرية، أنه يدخل في إطار استراتيجيته بالوقوف في وجه الإمبريالية الأمريكية التي أرادت الهيمنة على فرنسا بعد انهيار النازية وانتهاءالاحتلال الألماني لفرنسا. ولكن هذا الموقف قد تغير ابتداء من سنة 1957م، والتي أراد من خلالها الاعتراف بشكل غير مباشر في حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[3] وبهذا فإن PCF لم يكن مُستعداً لمجازفة تكتيكية في سبيل إنجاح سياسته المناهضة للاستعمار. فقد توخى خطين سياسيين متباينين سواءً في البيانات التي يصدرها أو في كتابات زعمائه وخطبهم، فهو من ناحية يتحدث عن حق الجزائر في الاستقلال، ومن ناحية ثانية يربط هذا الحق باعتبارات حول خطر الإمباريالیات الأخرى وضرورة المحافظة على المصالح الفرنسية في الجزائر.[4]

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص 109.

[2] زبير رشيد، مرجع سابق، ص 146.

[3] زبير رشيد، مرجع سابق، ص 147.

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د ط،الجزائر، 1994، ص 27.

المبحث الثاني: موقف نواب أحزاب الوسط الفرنسي M R P.[1]

قام هذا الحزب على المبادئ الديمقراطية ذات المنطلقات المسيحية، ولكي نعرف موقف هذا الحزب من الثورة الجزائرية، لابد أن نوضح موقفه من الاستعمار الذي يراه خدمة انطلاقا من نموذج مسيحي للعدالة والحب. ومع اندلاع الثورة التحريرية بدى موقف الحركة الجمهورية الشعبية مُتناقضا، حيث دعت إلى صيانة النظام وحفظ الاستقرار بالجزائر، وفي ذات الوقت دعت إلى تحقيق رغبتها في إصلاحات عميقة تشمل تحسين المستوى المعيشي للجزائريين.[2]

وبتنصيب إدغار فور[3] سنة 1955م، عبر الكثير من نواب حزب الحركة الجمهورية الشعبية M R P عن سياسة حذرة إزاء ما يحدث في الجزائر، ولكن هناك من النواب من كانت لهم الجرأة في رفض ما يحدث من تجاوزات، فخلال عملية التصويت على قانون حالة الطوارئ يوم 31 مارس 1955م، احتج النائب لابي غو ضد الشرطة الفرنسية في الجزائر بسبب توظيف وسائل العنف في عمليات الاستجواب، وخاصة أنه منذ تعيين جاك سوستيل[4] Jacques Soustelleحاكما عاما تفاقمت عمليات القمع والإبادة وساعد ذلك على ارتفاع القوات الفرنسية بالجزائر[5]، حيث اعتبر لابي أن التصويت على القانون الطارئ قد يفضي إلى نتائج وخيمة. هذا وقد صوت نواب الحزب، أمثال جون كايو، الذي صرح بمناسبة النقاش في 29 جويلية 1955م، حول تجديد قانون الإطار بأنه من الواجب بعد الحضور الفرنسي الذي فاق القرن من الزمن في التراب الجزائري مساعدة السكان على تحسين مستواهم المعيشي وبلوغ الوظائف الإدارية.[6]

وبانعقاد مؤتمر مرساي Marseille ماي 1955م، انتقد ممثلو الحركة قضايا الاتحاد الفرنسي وإصلاح المؤسسات، حيث حمَّل جوزيف ديماس في تقريره حول مشاكل ما وراء البحر منداس فرانس مسؤولية تدهور الوضع في كل من جنوب فرنسا والجزائر والمغرب الأقصى.وفي أكتوبر 1956م، اجتمعت اللجنة الوطنية للحركة

---

[1] الحركة الجمهورية الشعبية M R P: تأسس في نوفمبر سنة 1944م، على أساس الأفكار الديمقراطية المسيحية، اكتست الساحة السياسية الفرنسية منذ سنة 1945م. كانت من الداعين إلى الوحدة الأوروبية، فأقامت التقارب مع ألمانيا، لكن حرب في الجزائر أدت إلى تشتت منضالها واتجاههم نحو الحركة الديغولية وبعدها إلى الوسط الديمقراطي سنة 1966م. ينظر: أحمد منغور، المرجع السابق، ص 37.

[2] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص 124.

[3] إدغار فور: نائب في الجمعية الوطنية ما بين 1946- 1958 عن الحزب الراديكالي، وزيرا ثم رئيسا للمجلس، أبعد عن الحزب فالتحق ديغول فكلفه بقيادة حركة الصلاح التربوي سنة 1968، ينظر: أحمد منغور، مرجع سابق، ص 41.

[4] جاك سوستيل: سياسي ومفكر فرنسي من مؤسسي الحركة الديغولية سنة 1947 RPF، أصبح والي عام في الجزائر ما بين 1955- 1956، كان ممن صنعوا حركة ماي 1958 ثم تحول إلى معارضة ديغول منذ 1960م. ينظر: نفسه، ص 39.

[5] نفسه، ص 126.

[6] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، 37.

الجمهورية الشعبية، ومنذ أزمة صائفة 1956م وخاصة أزمة السويس، تفادت الحركة بقيادة موريس شامان إحداث أزمة مع الحفاظ على حرية مطلقة للنشاط اتجاه حكومة غي مولي، وهذا الدعم ميز الحركة اتجاه المشكل الجزائري، حيث قدمت الآنسة فرانسين لوفابفر التقرير الخاص بالجزائر وأكدت أن الحل لن يكون سوى سياسيا من خلال مجموعة الإصلاحات السياسية التي تكرس المساواة الكاملة في الحقوق بين جميع سكان الجزائر، وانتهاج سياسة الشراكة مع ممثلين مسلمين من أجل تسيير الشؤون الجزائرية.

وفي سنة 1957م، استمرت المسألة الجزائرية في إثارة الجدل في اجتماعات المجموعة البرلمانية. حيث تدخل روبير شامان بمناسبة المؤتمر الفيدرالي المنعقد بموزيل وشرح موقفه قائلاً: «فيما يخص الجزائر الحكومة الحالية لديها مشروع لا يمكن تطبيقه بحكم غياب محاورين مقبولين، لكن هذا لا يعني عدم القيام بأي شيء يجب أن لا ننتظر أن يقبل الثوار بوقف القتال».[1] خلال الجمهورية الخامسة اقتربت الحركة الجمهورية الشعبية من أفكار ديغول حول مسألتين: إصلاح الدولة، وتسوية المشكل الجزائري، لكن الجدل بين مختلف التيارات السياسية المشكلة للحركة الجمهورية الشعبية حول المسألة الجزائرية بلغ أوجه خلال الفترة التي تولت فيها الجمهورية الخامسة الحكم. فالموقف اتجاه الثورة الجزائرية أدى إلى انقسام الحركة، حيث أنشأ جورج بيدو[2] في 19 سبتمبر 1959م التجمع من أجل الجزائر الفرنسية مباشرة بعد تصريح الجنرال ديغول الذي أعلن فيه عن تقرير المصير، وهو الأمر الذي استفز مناصري الجزائر الفرنسية، حيث دعم جاك سوستيل هذه الحركة وتنضم إليها لوبان وجون شاردوني. وبهذا تكون فترة 1958–1962م، عبرت فيها الحركة الشعبية عن الوفاء للجنرال ديغول.[3]

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص، ص 134، 136

[2] جورج بيدو 1899- 1983، كان أستاذ في التاريخ ثم تحول إلى السياسة منذ أن شارك في المقاومة حيث ترأس المجلس الوطني للمقاومة سنة 1943 شغل في 1946 رئاسة الحكومة المؤقتة ثم دخل المعارضة السياسية منذ 1954 حيث أصبح مناصرا للجزائر الفرنسية، ينظر: أحمد منغور، مرجع سابق، ص 38.

[3] عتيقة مصطفى، مرجع ساابق، ص 143.

المبحث الثالث: موقف نواب أحزاب اليمين الفرنسي.

هو اليمين المعتدل الذي تجسد من خلال ما اصطلح على تسميته باليمين الليبرالي، فمنذ الحرب العالمية الثانية ظهر الاتجاه المحافظ من خلال مجموعة المستقلين والفلاحينC N I P،إذ تميز هذا الحزب بمعارضته لأنصار ديغول وبمبادئه الإيديولوجية المناهضة لليمين المنحدر من التقليد، حيث شكلت الثورة الجزائرية جانبا من الجدل السياسي الداخلي لدى المركز الوطني للمستقلين. وكان لها بالغ الأثر في تأكيد أو تهديد باقي الطموحات الحزبية للمعتدلين، وتجدر الإشارة في هذا المجال أنَّ استراتيجية روجي ديشي كرئيس للمركز الوطني كانت قائمة على فكرة إنشاء حزب محافظ ليبرالي وفق خطة تقوم على التحالف مع تنظيمات أخرى في انتظار توسيع نفوذ الحزب وتقويته.[1]

في سنة 1955م، وقبل افتتاح المناقشات حول شمال إفريقيا نشر المركز الوطني نشرية تلخص ملاحظات اللجنة المديرة حول السياسة الحكومية في المنطقة . والتي تسببت في اضطراب الوضع بالجزائر بحجة أنها لم تعد تعط الأولوية للاقتصاد والتقدم الاجتماعي، حيث دعاC N I P نوابه في البرلمان إلى إدانة سياسة التخلي التي أضحت تهدد أمن ومستقبل شمال إفريقيا.

وعليه فإن الانتخابات التشريعية سنة 1956م كانت سنة اشتد فيها الجدل حول المسألة الجزائرية، وفيها تحدث ادغارفورعن نتائج الانتخابات وإمكانية تشكيل جبهة جمهورية واتحاد واسع بين الاشتراكيين والمعتدلين من أجل إصلاح المؤسسات وتسوية المشكل الجزائري. وبهذا تكون المسألة الجزائرية قد احتلت مكانة هامة في نقاش المؤتمرات، المجالس واللجان المديرة للمركز الوطني الذي ظل وفيا لحكومة غي مولي وخاصة لسياسة الاشتراكي روبير لاكوستRobert Lacoste[2]في الجزائر والتي اعتمدت على الحلو العسكرية سياسة التهدئة، حيث صرح روجي ديشي أن الحزب يدعم الموقف السياسي الحذر لروبير لاكوست، فيما يخص الجزائر.[3]

ولكن بوصول الجنرال ديغول إلى السلطة بفضل انقلاب الجيش في 13 ماي 1958م، وقعَّ روجي ديشي رفقة جاك سوستيل وبيدو على بيان لصالح حكومة الإنقاذ العام وعودة ديغول، وبقيام الجمهورية الخامسة نجح C N I P في جمع قسم من النبلاء، كما تولى حوالي"29" من مجموع "90" منصب رئاسة المجالس العامة وهذا لتدعيم سياسة ديغول بموجب اجتماع الجمعية الوطنية للمركز الوطني في 05 سبتمبر 1958م، والذي صوت بنعم بمناسبة استفتاء 28 سبتمبر باستثناء بعض النواب، وعليه دافع الحزب بعودة ديغول إلى السلطة أملا في

---

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص 211.

[2] روبير لاكوست 5 جويلية 1898 – 8 مارس 1989، سياسي فرنسي كان نائبا اشتراكيا في البرلمان ومن عام 1962 إلى غاية 1967 شغل منصب عضو مجلس الشيوخ. ينظر: سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 2005 ص 110.

[3] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص 215.

صيانة الجزائر الفرنسية بالرغم من تحفظات روجي ديشي ولكنه أشاد بدور الجنرال ديغول في إنقاذ الجزائر كما أنقد فرنسا.[1]

وبإعلان ديغول تقرير المصير الخاص بالجزائريين في 16 سبتمبر 1959م، صرح روجي ديشي بصفته الوزير الأول أنه «لا يمكن تدعيم تقرير المصير لأنَّ سياسة ديغول الجزائرية محفوفة بالمخاطر»، ويبدو أن ذهاب انطوان بيناي من الحكومة حرر أكثر المركز الوطني الذي أصبح أكثر عنفا في مواقفه، كما ظهر تعارض لدىC N I P على المستوى الجمعية الفرنسية بمناسبة مناقشة المشكل الجزائري، وعليه فإن C N I Pاعتبرت مسألة خطورة الانفصال عن فرنسا الأم، وهو التفكير الذي قاد المركز الوطني للمستقلين إلى رفض سياسة ديغول اتجاه الجزائر، وهو ما دفع بـ روجي ديشي إلى إنشاء ما عرف بالتجمع من أجل الجزائر الفرنسية R A F.

اختلف موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من الثورة الجزائرية، فنجد موقف الحزب الشيوعي الفرنسي متذبذبا في آرائه تجاه الثورة الجزائرية، فهو تارة مع مناصرة الشعوب المضطهدة كون الجزائر واقعة تحت ظل الاستعمار ولها الحق في تقرير مصيرها، وتارة أخرى تراه يناصر فرنسا –الاستعمار- ويعتبر الجزائر قطعة فرنسية ما وراء البحار، ويساند بقوة إدماج الجزائر في فرنسا، في حين تميز حزب الوسط والذي تمثل في الحركة الجمهورية الشعبية أيضا بالتناقض في بعض الأحيان، ففي بداية انفجار الثورة الجزائرية ندد بالأعمال الوحشية التي كانت في طبقها جاك سوستيل في حق الشعب الجزائري ولكن بقيام الجمهورية الخامسة بقيادة ديغول نرى الحركة قد دعمت سياسة ديغول تجاه الجزائر، إلى سنة 1962م، أما فيما يخص موقف حزب اليمين المعتدل فقد تميز في البداية بمواقفه المناهضة لسياسة ديغول وأيديولوجيته، فقد دعم الثورة الجزائرية بمواقفه في المؤتمرات التي كان يعقدها، ولكن بوصول ديغول إلى سدة الحكم، تغير موقفه وقام بدعم ديغول والتمسك بفكرة الدفاع عن الجزائر الفرنسية.

وعليه يمكن القول، أن الأحزاب السياسية الفرنسية بالرغم من دعمها للثورة الجزائرية في بعض المواقف إلى أنها كانت تؤيد وبشدة فكرة الإدماج والتمسك بفكرة الجزائر الفرنسية.

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص 229.

الفصل الثالث

النواب الاشتراكيين الفرنسيين والثورة التحريرية

1954- 1962م

المبحث الأول: الحزب الاشتراكي الفرنسي والثورة الجزائرية فيالمتروبول

المبحث الثاني: موقف النواب الاشتراكيين الفرنسيين من الثورة في الجزائر

جمعت ثورة الفاتح نوفمبر 1954مآمال ومآسي الجزائريين طيلة الفترة الاستعمارية والتطلعات التي كانت السياسة الإصلاحية تطمح إليها. ففي ذات اليوم ظهرت جبهة التحرير الوطني كامتداد لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية بهدف أمة كاملة واضح المعالم، وبرنامج سياسي بارز المبتغى وهو تحقيق الاستقلال الجزائري، لذا فكل التشكيلات السياسية الجزائرية أعلنت عن انضمامها إلى الثورة. وقد كان للثورة الجزائرية تأثير خارجي بالغ المدى خاصة على دولة المتروبول، ففي فترة 1954_1962م واجهت فرنسا العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية بسبب حرب الجزائر. لقد كان للأحزاب السياسية الفرنسية مواقف بارزة ورسمية من الثورة التحريرية كما ذكرنا في الفصل السابق من خلال تصريحات نوابها برفض العمل الثوري بالجزائر واعتبروه تمرد خارج عن القانون. وهنا سنخص بالذكر موقف اليسار الفرنسي من القضية الجزائرية مابين 1954_1962م ممثلة في الحزب الاشتراكي الفرنسي ومواقف نوابه في المتروبول وفي الجزائر.

إن انفراد جبهة التحرير الوطني بالعمل الثوري جعل الأحزاب السياسية الفرنسية تشخص الثورة في أفق ضيق وهو إطار الأحزاب، والحقيقة أن هؤلاء لم يتخلوا عن أفكارهم المسبقة، فمازالوا ينظرون إلى الحركة الثورية الجزائرية بما لها من أبعاد إنسانية وديناميكية قومية من خلال زاوية ضيقة. وبما أن تصورهم للقضية الجزائرية مستمد من واقع الأحزاب والعصب المتواجدة في البلاد فقد أنكر البعض ما اتسمت به الثورة من طابع جماهيري. أما بالنسبة إلى المنتمين للجناح اليساري فقد أعربوا عن أسفهم لكونج. ت. وتصرفت حسب زعمهم بأسلوب منافي للروح الديمقراطية عندما بذلت كل ما بوسعها للقضاء على خصمها السياسي الممثل في الحركة الوطنية الجزائرية M.N.Aحتى لا ينافسها[1]. فمن وجهة نظرهم التعددية الحزبية هي أول خطوة لبناء دولة ديمقراطية وهذا المنظور ينطبق على دولة مستقلة لها كامل السيادة وليس مستعمرة، ففي حالة الجزائر لقد واجهت تعددية حزبية مختلفة التيارات كما سبق الذكر من طالب بالاستقلال التام ومنا من طالب بالإدماج والمساواة مع الفرنسيين مما جعل الحركة تفقد قدرتها على العمل المشترك في الاتجاه الصحيح .

[1] مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 372.

المبحث الأول:الحزب الاشتراكي الفرنسي والثورة التحريرية في المتروبول

1- موقف SFIO من الثورة:

كأعمال لا إنسانية ولكنهم يعارضون كل ما من شأنه يؤدي إلى فصل الجزائر عن فرنسا مستعملين تارةالأفكار الماركسية التي تدعوا إلى محاربة النزعة الوطنية الإقليمية الضيقة تارة أخرى بضرورة صيانة الإنجازات الحضارية التي حققتها فرنسا خلال ليل الاستعمار الطويل، وذلك بالنسبة لغير الشيوعيين طبعا[1]، وبالتحديد الاشتراكيون فقد انبهروا من الحدث بكونهم لم يسيطروا على القضايا الجزائرية، كان 02 نوفمبر الشهير راضيا عن طرح السؤال: لكن ما الذي يحدث في الجزائر؟! تميزت بذكرى مذابح سطيف -قسنطينة في ماي 1945م وقد وافقوا على تعيين بيير ماندیس فرانس Pierre Mandice Franceوزير الداخلية لها فرونسوا ميتران François Mittran بينما كانوا يرغبون في القمع دون نتوءات، وفي مؤتمر سورنس المنعقد في نوفمبر 1954م صرح الاشتراكيون أن الجزائر لم تكن مستعمرة بل فرنسا وأنه كان على الجمهورية أن تظل واحدة وغير قابلة للتقسيم[2].

لقد رفض الاشتراكيون الانفصال عن الجزائر ففي03 نوفمبر1954م صرح الوالي العامادمونتنيجلانفي مجلس الشيوخ أن الجزائر لايمكن أن تبقى غريبة عما يجري في كل من تونس والمغربالأقصى،ثم حدد خطة للعمل تهدف إلى خنق الثورة في مهدها وحصرها في نقطتين: تشمل الأولى في الشروع تطبيق قانون الجزائر الذي سبقت الإشارة إليه وتتعلق الثانية في تنمية الخدمات الاجتماعية، خاصة محاربة البطالة في أوساط الأهالي لصدهم عن الانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني[3]. وقد كان بيجارا من أوائل من حذروا حزبه وأعضاء جمعية الاتحاد الفرنسي حول أهمية هجمات أول نوفمبر، ففي المؤتمر الوطني الاستثنائي لسورنس في10 و11 نوفمبر في حين أن معظم رفاقه مهتمين حضريا بقضية المشاركة الاشتراكية في حكومة ادغار فور Edgar Foure يقترب بيجارا من القضية الجزائرية ليصرح:« تسببت هجمات أول نوفمبر بانفعال كبير في الجزائر[...]وتفاقمت العمليات العسكرية بها [...] نحن قلقون إلى حد ما من عواقب هذا التمرد [...] سنهبط إلى الجزائر إذا تم إجراء القمع دون تمييز [...] من واجبنا أن تعلن الحكومة عن إرادتنا في هذه النقطة لا يوجد تخويف منهجي، ولا

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 89 .

[2] Nöelline Castignez , Op.cit , p 05

[3] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 92 .

قياس انتقامي جماعي ولا قمع أعمى إذا تم استخدام هذه الأسلحة، كانوا يعدون الغد الهائل للجزائر على وجه الخصوص والاتحاد الفرنسي ككل».[1]

في ظل جمهورية إيف يتميز الرد الفعل الفرنسي على حرب الجزائر باستمرارية كبيرة على الرغم من عدم الاستقرار الوزاري، من نوفمبر 1954م إلى ماي 1958م يسعى الرؤساء الستة للمجلس بيير مانديس فرانس ادغار فور، غي موليه، موريس بورغيس، مورينوري وفيليكس جيلارد على الرغم من خلافاتهم إلى تنفيذ سياسة من جزأين يعتقد أنها مكملة: قمع المتمردين والحاجة إلى تطبيق إصلاح اجتماعي وإداري[2]. وبتاريخ 18 نوفمبر قدمت جمعية الاتحاد الفرنسي مع أعضاء آخرين من المجموعة الاشتراكية «اقتراح يدعو حكومة الجمهورية الفرنسية للإعلان عن التدابير المتخذة في الجزائر لاستعادة الهدوء والقيام بإصلاحات في المستقبل القريب تجنبا لعودة الاضطرابات من جديد»، فقد صرحت المجموعة أيضا بأن كل هذا نتج عن عدم تطبيق قانون الذي صوت عليه منذ أكثر من سبع سنوات، لم يتم تطبيقه بالكامل مما أثار سخط عميق في الأوساط الجزائرية. وأدانت اللجنة التوجيهية حل MTLD في 08 ديسمبر 1954م، ثم يرتفع صوت SFIO في 26 جانفي 1955م ضد القمع والتعذيب والاعتقالات الشديدة وفي 30ديسمبر1955م أعلن المجلس نهاية عن إعلان حالة الطوارئ[3].

بهذا فإن كلما ازداد الوضع شدة في الجزائر اشتدت النقاشات البرلمانية في المتروبول حول منطق المفاوضات ليصل SFIOإلى قبول ذلك من خلال وضع الثورة بالجزائر سنجد غي موليه وروبير لاكوست يباشرا الإجراءات الدبلوماسية بفتح أولى المناقشات السرية عبر إرسال وفد من SFIO بقيادة بيجارا نيابة عن الحزب وليس عن الحكومة الفرنسية في 16 افريل 1956م بالقاهرة (مصر). ليتكرر ذلك في جويلية من ذات السنة بعد اجتماع لأعضاء SFIOبمدينة ليل الفرنسية في الفترة الممتدة من 29جوان إلى غاية جويلية 1956م وطالبة الجناح اليساري في هذا الحزب بإنهاء الحرب في الجزائر عن طريق المفاوضات مع ج.ت.و أرسل غي موليه وفدا عته برئاسة بيير كوما بالنيابة عن SFIO إلى بلغراد يوم 21جويلية 1956م وذلك لمقابلة وفد ج.ت.و الذي كان

[1]Claire Marynower , Josèphe Begarra un leader socialiste… , Op.cit , p 109 .
[2]Sylvie Thibault, Histoire de la guerre d'indépendance algérienne, 2012, p24 https://www.hal_archives_ouvertes.fr/hal_02355917, visité le 23/05/2022, à 22.13h
[3]Claire Marynower, Op.cit, p 110.

يترأسه محمد يزيد وأحمد فرانسيس افض هذا اللقاء إلى اقتراح SFIOاستقلال الجزائر الداخلي إلا أن ج.ت.و رفضت هذا الأخير وطالبت بإجراء مفاوضات بشأن كل القوانين التي تتعلق بالجزائر[1].

أدرج المنتخبين المسلمين الجزائريين الثورة التحريرية في المناقشات البرلمانية في فرنسا في جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية وكذا مجلس الاتحاد الفرنسي وقد اختلفت مواقفهم بسبب عدم وضوح الرؤية، لكنهم اتفقوا حول أسباب الثورة خاصة عدم إيفاء الحكومة الفرنسية بوعودها. أبدى النائب الاشتراكي مصطفى بن باحمد تأسفه لما وقع وأنهم خصوم فرنسا الذين استغلوا الوضعية للهجوم على الجزائر، وأضاف النائب بن الحاج يعيد ممثلا لعمالة قسنطينة في تصريح له في المجلس يوم 26 نوفمبر 1954م بأنه يتأسف للأحداث التي وقعت في الجزائر وفي القطاع القسنطيني خاصة محذرا بذلك من هول الحدث، ويطالب بضرورة التماس الأسباب ومحاولة استرجاع الأمن في الجزائر[2].

إذاً فإن لحزب الاشتراكي الفرنسي كان رافضا للثورة الجزائرية مع الأخذ بأسباب قيامها وهو أن الحكومة الفرنسية لم تفي بوعودها إلا أن الحزب سعى من جديد إلى إجراء إصلاحات من شأنها إعادة تحسين العلاقة بين الجزائر والمتروبول بقبول مبدأ المفاوضات للوصول إلى حل وسط، لكن سرعان ما ستتغير المواقف لتصبح داعمة للثورة الجزائرية واستقلال الجزائر عن طريق الجماعات المصغرة المنشقة من الحزب بتكوين اتحاديات من المناضلين السابقين فيه وأيضا المثقفين العاملين بمبادئ الديمقراطية والثورة الفرنسية خاصة .

2-مساندة الاشتراكين الفرنسيين للثورة في المتروبول:

لقد جاءت فكرة دعم الثورة في أوساط فرنسا من منطلق مبادئ الثورة الفرنسية فنجد أن حتى قبل الثورة التحريرية دافع بعض الفرنسيين الأحرار والاشتراكيين كما سبق الذكر عم حقوق الأهالي وحرياتهم وبعد ثورة التحرير الجزائرية ظهرت جماعة أخرى مساندة لجبهة التحرير الوطني مكونة من النخبة الفرنسية المثقفة من محامين أساتذة كتاب صحفيين وغيرهم من خلال تنوير الرأي العام الفرنسي بكتاباتهم حول الوضع في الجزائر مصرة بذلك على إيقاف الحرب في الجزائر وخاصة أن هذه النخبة كانت مكونة من اليسار الفرنسي بالخصوص PCFو SFIO.

عندما دقت طبول حرب التحرير وأميط اللثام الذي كان يحجب الوضع البشع للاستعمار وبدأ البعض في الجزائر وفي المتروبول لايؤمن بالجزائر الفرنسية وأن ما يحدث في للشعب الجزائري في دياره لابد من حل نهائي

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 513.

[2] احمد منغور، اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 244.

له، فمثلما وجدت فرنسا داعمين لها للمشروع الاستعماري منذ الاحتلال تعالت الأصوات هنا وهناك من أجل إيقاف الجرائم الاستعمارية في الجزائر[1].نجد أغلب هؤلاء من التيار اليساري الممثل في اليسار الثوري أقصى اليسار واليسار الراديكالي يدعوا إلى العدالة الاجتماعية والمساواة الكاملة بين البشر، وتقترب هذه الاتجاهات من بعضها البعض في نقطة معارضة كل من نواب SFIOو PCFالمعارضي حرب الجزائر وحسب مبدأ الأممية الشيوعية تجاه الحركات التحررية والشرط الثامن للانضمام إلى الأممية كما سلف الذكر، يكون اليسار المتطرف وفيا لمبادئه وأيديولوجيته أين سيكون له مواقفا واضحة من الثورة الجزائرية بدعمها ومساندتها. بالإضافة إلى هذا فإن المعارضة داخل SFIOللسياسة المتخذة حيال حرب الجزائر سينتج عنها انشقاق ثاني داخلالحزب مؤديا إلى تأسيس حزب جديد بالتعاون مع عناصر من التيارات اليسارية الأخرى بعد تشكيل لجنة الاتصال والمبادرة ليسار جديد التي نتج عنها ميلاد الحركة الموحدة لليسار الجديد سنة 1955م[2].

وسط كتلة الأوروبيين التي كانت ترفض تغيير أي شيء من الوضع القائم حاول مئات الأشخاص الذين ورثوا حكمة وأفكار رجال من أمثال موريس فيوليت وايف شاتينو لأنهم تأثروا بالخوف الكبير الذي هيمن على المنطقة جراء انتفاضة 1954م ومجازر أوت 1955م، حاولوا خلال سنة 1956م أن يوقفوا الحرب ويحدوا من شمولية القمع . ومن أجل العمل في هذا الاتجاه الجديد تجمع مناضلي ومتعاطفي الأحزاب التقليدية داخل خلفية مصغرة محلية لمنظمات مثل: فيدرالية الليبراليين، تجمع اليسار الليبرالي،جوار المعلمين الجمهورية الفتية والحياة الجديدة من أجل ترسيخ الديمقراطية بالجزائر، وكان يشرف على هذه الجمعيات أشخاص من أمثال André Mandouseاندري ماندوز، Alexandre Cholet أليكساندر شولي الذي كان عضوا في نقابة CFCTوذلك من اجل التأسيس لرمز الليبرالية أواخر الخمسينات من القرن الماضي.[3]

كانت النخبة الفرنسية من قدماء المسيرة النضالية الملتزمة من الشيوعيين التروتسكين، الاشتراكيين وغيرهم،فالمثقفون اليساريون احتجوا على سياسة السكون لكامو إتجاه القضية الجزائرية وهذا الاحتجاج جعل كامو يخرج عن صمته قائلا: «... إنه لا لحكومة المتروبول على الجزائر ولا حتى روبير لاكوست ولا لأي أحد كان»[4]. وقد تعاطف شارل اندري جوليان مع القضية الجزائرية كان واضحا في تأكيده على وجود أمة جزائرية وعلى ضرورة الابتعاد عن أطروحة الجزائر فرنسية، ودعا كذلك إلى الإسراع في وضع حل وسلمي للمشكلة

[1] بوهند خالد، النخبة الفرنسية المناهضة للاستعمار، ص 53 .

[2] زبير رشيد، مرجع سابق، ص 147 .

[3] باتريك أفينيو، جون بلانشايش، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، تر: بن داود سلامنية، الجزائر، 2013م، ص 24.

[4] عبد المجيد عمراني، مرجع سابق، ص 56.

الجزائرية وتوقيف نزيف الدم بالاعترافبحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[1]. بالإضافة إلى دعم المناضل الاشتراكي جاك شاربي في الحزب اليساري فكانت مواقفه إيجابية من القضية الجزائرية وقد انضم إلى شبكة دعم ج.ت.وسنة 1958م.[2]

تراجع SFIOعن المواقف البارزة من القضية الجزائرية وأصبحت النقابات الاشتراكية والمناضلين الذين انسحبوا من الحزب يدعمون القضية الجزائرية بما تنص عليه مبادئ الاشتراكية والديمقراطية فنجد أن المواقف تجلت تحت اسم النخبة الفرنسية المثقفة على عكس PCFالذي أظهر رفضه للاستعمار داعما بذلك تحرر الجزائر وكل المستعمرات. وقد صرحت تلك النقابات الغير شيوعية CFIC , IA , SGENالنقابيين على وجه الخصوص من الأمم المتحدة مع وفود مهتمة من CGT وهكذا تم تعزيز موقفهم داخل الجبهة النقابية، علاوة على ذلك فإن تطوير عقيدة الندوات على تقرير المصير تأتي دعما لأطروحات الأمم المتحدة وSGENعلى المفاوضات مع CPRAوفي 30 جانفي اجتمعت المراكز النقابية CFICUNEF, CGT SGFN, FO, على الإعلان عن رغبتهم في رؤية المفاوضات تطبق على أرض الواقع . وبعد ظهور OASالمعارضة للعمل النقابي بين سنتي 1961_1962م سعى SFIOإلى إعادة تجمع النقابات السياسية من أجل الدفاع عن فكرة السلام في الجزائر وضد تصاعد العنف في فرنسا نفسها.[3]

في 02 جوان 1962م أول ندوة جامعة حول حلول المشكلة الجزائرية حيث يظهر البروفيسور بيرك الحاجة إلى الاعتراف بالحق في الاستقلال ومن هنا الاعتراف من قبل الحكومة الفرنسية على الجانب الفرنسي من قبل أصدقاء الاشتراكيين فرانسوا بوريلا François Bourilaوجاك جوليارد Jack Jouliardeوآخرون من الأمم المتحدة إلى الجانب الجزائري.[4]

[1] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة...، مرجع سابق، ص 168.

[2] بوهند خالد، مرجع سابق، ص 56.

[3] Cahiers Reconstruction pour un socialiste démocratique pour une culture sociale, n°11 année 1962, pp 23 24.

[4] Ibid.p 21

المبحث الثاني:موقف نواب الاشتراكين من الثورة في الجزائر

لم تقتصر ردود الفعل على السلطات المحلية الفرنسية في الجزائر أو قيادات المستوطنين بل تعدى الأمر إلى داخل الأراضي الفرنسية،فإذا كانت ردود الفعل الأولى في الجزائر لدى اليساريين من أوروبيين وجزائريين بل حتى لدى الوطنيين ونعني هنا الأحزاب والهيئات هي التردد والتذبذب وإلقاء المسؤولية على عاتق فرنسا فيما حدث[1].فقد كانت القضية الجزائرية أخطر عامل تمزق لليسار الفرنسي،بدأت حرب الاستقلال بالانقسام الأهم والأكثر ديمومة في الاشتراكية دستور عام1958م للحزب الاشتراكي المستقل الناتج عن الـ SFIOوالذي سيندمج في الـ PSUفي عام 1960م.[2]كان اليسار المتطرف قد تكلم حقا عن ضرورة إرضاء المطامح المشروعة الجزائر لكن دون ذكر نوعية هذه المطامح.[3]

تمحور نشاط المستوطنون اليساريون حول توزيع المناشير والانضمام إلى النقابات ومحاولة تقديم الحلول الوسطية للمواضيع والقضايا التي كانت تطرح،حيث صرح اليساري ألبير كامي Albert Quametحينما سئل عن موقفه من مشكلة الجزائر فأجاب:«إن الجزائر مكونة من شعوب فيدرالية موحدة ومرتبطة مع فرنسا،وهي تبدو لي الأفضل بدون مقارنة ممكنة في نظرة العدالة البسيطة،من جزائر مرتبطة بالإمبراطورية الإسلامية التي لن تنجز تجاه الشعوب العربية إلا إضافة البؤس والآلام،اقتلاع فرنسيي الجزائر من موطنهم الأصلي».[4]

كان رؤساء الفدراليات الثلاثة للقطاع الوهراني،عمالة الجزائر وقسنطينة قد فوضوا السيد أميدي فروجيAmédée Froger[5]رئيس بلدية بوفاريك،بإلقاء كلمة أمام أعضاء المجلس الجزائري،والتعبير عن موقفهم من الأحداث،حيث تمحور تدخله حول انتقاد مصالح الاستعلامات التي كان بإمكانها أن تمنع وقوع هذه الأحداث لو قامت بواجبها وتقربت أكثر من الجزائريين بتعلم اللغة العربية التي تمكنهم من فهم ما تخفي

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرفة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر،شركة دار الأمة، الجزائر، 2007 ص104.

[2]La gauche française au miroir de l'Algérie, Bernard Ravenel, Mouvements nov-déc1998

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص104 .

[4] مختار هواري، المستوطنون الأوربيون بمقاطعة قسنطينة والسياسة الفرنسية بالجزائر من خلال وثائق أرشيفية فرنسية 1954-1956، مجلة العصور الجديدة، مصنفة ج، المجلد 9، العدد2-عدد خاص (سبتمبر) 1441هـ/2019م، ص235.

[5] أميدي فروجي (1882-1956) من ملاك منطقة متيجة، وهو كاتب منتمي إلى جمعية الكتاب الجزائريين ومناضل في فيدرالية الجزائر للحزب الراديكالي الاشتراكي كان مندوب في المجلس الجزائري ورئيس الكونفدرالية رؤساء بلديات الجزائر وفرنسا. ينظر: أحمد منغور، اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1962/1954م، مرجع سابق، ص241

صدورهم وفهم معنى الدعاية التي تبثها إذاعة القاهرة،وفهم أيضا مدى تجاوب هؤلاء المسلمين الجزائريين معها.[1]

في يوم 11نوفمبر 1954،انعقد المجلس الوطني للحزب الاشتراكي وأراد السيد جوزيف بيغارا Joseph Bigarraالأمين العام لفدرالية وهران والعضو في مجلس الاتحاد الفرنسي،لفت نظر زملائه في الحزب إلى خطورة الأوضاع التي تعيشها الجزائر،لكن لا أحد استمع إليه،وهكذا فرضت أحداث الجزائر على الهيئة المديرة ومختلف الشخصيات إدراجها في كل الاجتماعات والمؤتمرات.[2]استغل مصطفى بن باحمد[3]جلسة البرلمان الفرنسي أوضاع إفريقيا الشمالية في 10ديسمبر 1954حيث صرح بان المشكل في الجزائر أخلاقي ومعنوي وهذا يعني أنه يلوح بالانسحاب كما صرح في أكتوبر 1954م لجريدة الشهادة المسيحية بان كل الجماعات المسلمة هي الآن تحت لواء الأيديولوجية الوطنية الثورية وان البروليتارية الجزائرية هي على رأس المعركة.[4]

أما النائب بن الحاج سعيد،ممثلا لعمالة قسنطينة،فقد صرح في جلسة المجلس يوم26نوفمبر،بأنه يتأسفللأحداث التي وقعت بالجزائر وفي القطاع القسنطيني خاصة.كما نوه بموقف شريحة واسعة من المسلمين الجزائريين التي التزمت الصمت والهدوء حيث أكد أن ذلك الصمت لا يعني أبدا الرضى بالوضع القائم،حيث بقي الشعب صامدا مسالما وهادئا لكنه يعانيبصمت،فهو بحاجة للاهتمام بمصيره ويتطلع إلى مستقبل حر والعيش بسلام ورفاهية،وليتحقق ذلك لابد من إلغاء النظام الكولونيالي.[5]

صرحجاكشـــــــوفالييهChevalier Jacquesفيخنشـــــــلةيوم 2نوفمبررئيسبلديةالجزائرونائبهافيالبرلمانالفرنســـــــــــــــــــيوكاتبالدولة للحـــــــــــــــــــرب «إنالحكومةلنتقبلبأيةصفةكانتبأيإرهابفرديولاجماعيوإنجميعالتدابيرالصـــــــــــــــــــــــــــــــارمةو أضافواليالجزائربريفيBriffiفيالمجلسالعامConseil général : «إنهذهالاعتداءاتالتيلايقومبهاإلاالجبناء،قامت بهامجموعةمنالمتعصبينلايمكنالخلطبينهمومجموعالسكان» .[6]

---

[1] قاسم عابدية، الثورة الجزائرية في جلسات المجلس الجزائري 1956/1954م، (رسالة الماجستير :تاريخ الحديث والمعاصر) ، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران ، الجزائر ، 2009-2010، ص ص 70-71.

[2] أحمد منغور، مرجع سابق، ص256.

[3] مصطفى بن باحمد: ولد بعنابة 1899، اشتغل كمحامي منذ 1935، انخرط في الحزب الاشتراكي. ينظر: أحمد منغور، مرجع سابق، ص275.

[4] نفسه، ص 277.

[5] قاسم عابدية، مرجع سابق، ص103.

[6] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص90.

فييوم 16نوفمبر 1954 افتتحالمجلسالجزائريجلستهالعاديةالثالثةفيخطابينألقاهماالحاكمالعام Roger Léonardروجـــــي ليوناردورئيسالمجلســـــــالجزائريريموندلاكيار Raymond Laquièreعلىمسامعالحضورمثلغلاماللهوبنشـــــــــــــــــــــــــــنوف.[1] وفـــــــــــــــــــــــــي السياقتمثلموقفريموندلاكيارفيدعوتهلممثليالمجلسالجزائريإلىضرورةالتعاونمعالحكومةالفرنســـــــــية، بإيفادها بجميعالمعلوماتواتخاذالإجراءاتاللازمةلمعاقبةالمذنبينبدونتردد[2].

مما سبق ذكره نستخلص أن اليسار الفرنسي الحزبالاشتراكييقف على حقائق متباينة ومتناقضة حول سلسلة مواقف النواب الاشتراكيين،حيث من خلال الحزب الاشتراكي كان المشكل الجزائري حاضرا في مختلف مؤتمراته ومجالسه.

[1] قاسم عابدية، مرجع سابق، ص61

[2] نفسه، ص66.

خاتمة

خاتمة

استطاعت الثورة التحريرية الجزائرية أن تكسب مساندة و عطف العديد الفرنسيين من مختلف الميادين فمنهم مثقفين،فلاسفة،مفكرين،وسياسيين فقد ساعدو ا القضية الجزائرية بشتى الوسائل سواء ماديا أو معنويا.

في نهاية هذا البحث خلصنا إلى جملة من الاستنتاجات حول جهود النواب الاشتراكيين الفرنسيين في دعم القضية الجزائرية وما قدمه النواب الاشتراكيين للثورة يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- كشف اندلاع الثورة الجزائرية 1954م، ردود أفعال متباينة وسط الفرنسيين السياسيين،فبفضل مبادئها وقضيتها العادلة نجحت في استقطاب أعضاء الأحزاب السياسية الفرنسية ساهموا في تأييد القضية الجزائرية.
- اهتمام الحزب الاشتراكي الفرنسي بقضية الأهالي الجزائريين وادراج اهتماماتهم ضمن برنامج الحزب ومناقشتها في جلسات البرلمان الفرنسي.
- تأييد النواب الاشتراكيين الفرنسيين لسياسة الإدماج والتجنيس من باب خلق اتحاد فرنسي جزائري في إطار توسيع الإمبراطورية الفرنسية.
- تراوح الحزب الشيوعي الفرنسي بين موقفين مختلفين حيث كان يساند المشكل الجزائري في حين نجده في مواقف أخرى تمثلت في اعتبار الجزائر قطعة فرنسية وإدماجها فيها.
- تجلى موقف حزب الوسط الفرنسي في أنه كان متناقضا في بعض الأحيان وبقيام الجمهورية الخامسة أصبح داعما لسياسة ديغول في الجزائر.
- تذبذب حزب اليمين الفرنسي بين المناهضة للجزائر والدعم لسياسة ديغول واعتبار الجزائر فرنسية.
- تنظيم النقابات من قبل الحزب الاشتراكي وتأييده الفكرة الإصلاحات في الجزائر عن طريق تنشيط فكرة " السلام في الجزائر " .
- في الحديث عن الفيدراليات الداخلية للأحزاب السياسية في الجزائر،نلاحظ أنه تم تمثيل أغلبية الأحزاب الموجودة في المتروبول.

ومنه فإن موضوع دعم القضية الجزائرية من طرف الحزب الإشتراكي الفرنسي كان ضمن تأييد ومعارض بين قبل وبعد الثورة وهذا راجع لسياسة الأحزاب وتمركزها في الحكومة ، إلا أن بعض السياسين سعود إلى حفظ كرامة الأهالي ليليه تحقيق السلا م في الجزائر بإيقاف الحرب .

ملاحق

الملحق1:مارسيل إدمونت نيجلان الواليالعام السابق في الجزائر مزور انتخابات 08 أفريل 1948مفي عهدالجمهورية الفرنسية الرابعة[1]

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 737.

الملحق 2: الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية " إصدار مقالقانون الجزائر سبتمبر 1947 "[1]

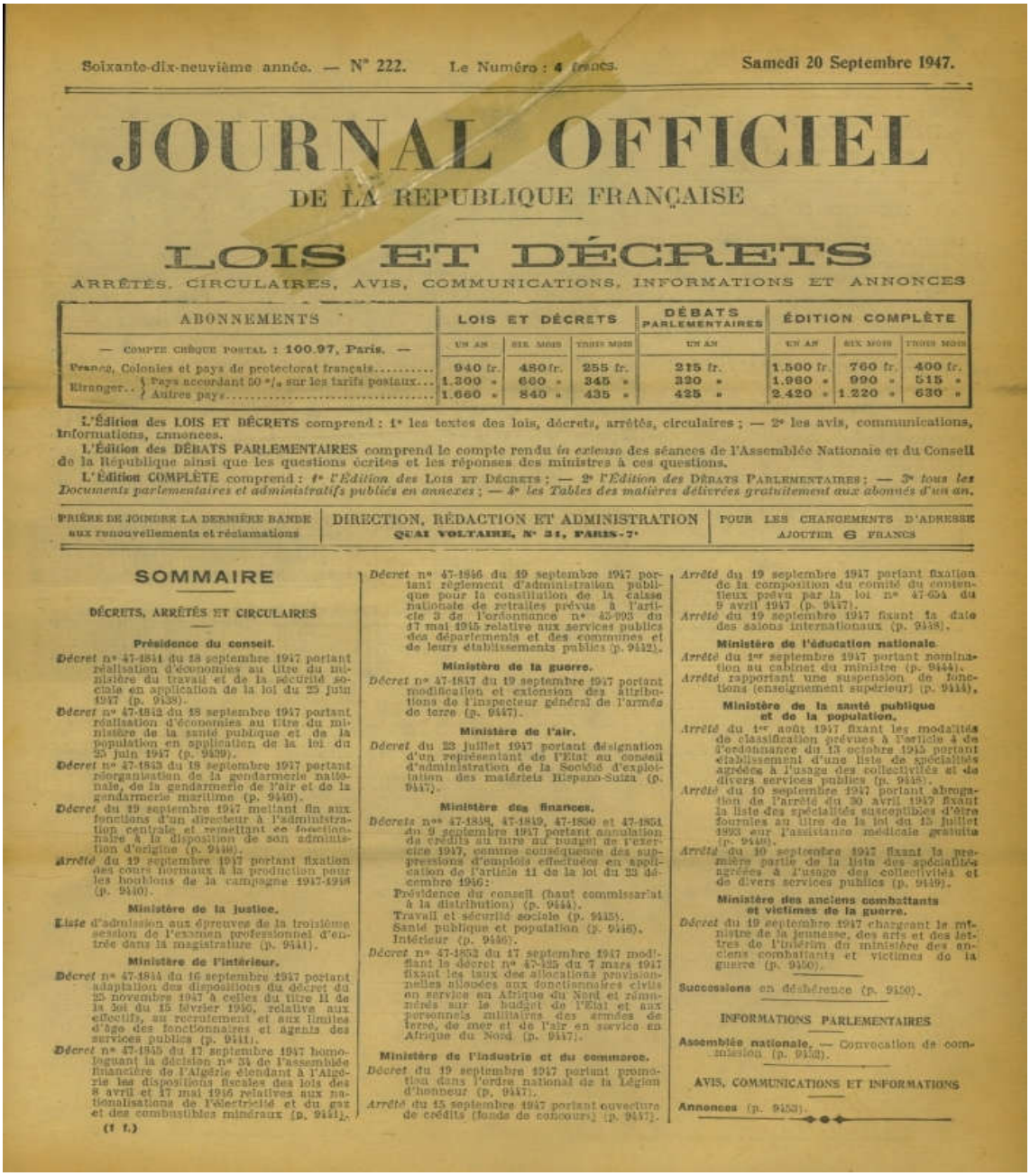

Soixante-dix-neuvième année. — N° 222. Le Numéro : 4 francs. Samedi 20 Septembre 1947.

JOURNAL OFFICIEL

DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE

LOIS ET DÉCRETS

ARRÊTÉS, CIRCULAIRES, AVIS, COMMUNICATIONS, INFORMATIONS ET ANNONCES

ABONNEMENTS	LOIS ET DÉCRETS			DÉBATS PARLEMENTAIRES	ÉDITION COMPLÈTE		
— COMPTE CHÈQUE POSTAL : 100.97, Paris. —	UN AN	SIX MOIS	TROIS MOIS	UN AN	UN AN	SIX MOIS	TROIS MOIS
France, Colonies et pays de protectorat français.....	940 fr.	480 fr.	255 fr.	215 fr.	1.500 fr.	760 fr.	400 fr.
Etranger.. { Pays accordant 50 °/₀ sur les tarifs postaux...	1.300 »	660 »	345 »	320 »	1.960 »	990 »	515 »
Etranger.. { Autres pays.....	1.660 »	840 »	435 »	425 »	2.420 »	1.220 »	630 »

L'Édition des LOIS ET DÉCRETS comprend : 1° les textes des lois, décrets, arrêtés, circulaires ; — 2° les avis, communications, informations, annonces.

L'Édition des DÉBATS PARLEMENTAIRES comprend le compte rendu *in extenso* des séances de l'Assemblée Nationale et du Conseil de la République ainsi que les questions écrites et les réponses des ministres à ces questions.

L'Édition COMPLÈTE comprend : 1° *l'Édition des* LOIS ET DÉCRETS ; — 2° *l'Édition des* DÉBATS PARLEMENTAIRES ; — 3° *tous les Documents parlementaires et administratifs publiés en annexes* ; — 4° *les Tables des matières délivrées gratuitement aux abonnés d'un an.*

PRIÈRE DE JOINDRE LA DERNIÈRE BANDE aux renouvellements et réclamations | DIRECTION, RÉDACTION ET ADMINISTRATION QUAI VOLTAIRE, N° 31, PARIS-7e | POUR LES CHANGEMENTS D'ADRESSE AJOUTER 6 FRANCS

SOMMAIRE

DÉCRETS, ARRÊTÉS ET CIRCULAIRES

Présidence du conseil.

Décret n° 47-1841 du 18 septembre 1947 portant réalisation d'économies au titre du ministère du travail et de la sécurité sociale en application de la loi du 25 juin 1947 (p. 9438).

Décret n° 47-1842 du 18 septembre 1947 portant réalisation d'économies au titre du ministère de la santé publique et de la population en application de la loi du 25 juin 1947 (p. 9439).

Décret n° 47-1843 du 18 septembre 1947 portant réorganisation de la gendarmerie nationale, de la gendarmerie de l'air et de la gendarmerie maritime (p. 9440).

Décret du 19 septembre 1947 mettant fin aux fonctions d'un directeur à l'administration centrale et remettant ce fonctionnaire à la disposition de son administration d'origine (p. 9440).

Arrêté du 19 septembre 1947 portant fixation des cours normaux à la production pour les houblons de la campagne 1947-1948 (p. 9440).

Ministère de la justice.

Liste d'admission aux épreuves de la troisième session de l'examen professionnel d'entrée dans la magistrature (p. 9441).

Ministère de l'intérieur.

Décret n° 47-1844 du 16 septembre 1947 portant adaptation des dispositions du décret du 25 novembre 1947 à celles du titre II de la loi du 15 février 1936, relative aux effectifs, au recrutement et aux limites d'âge des fonctionnaires et agents des services publics (p. 9441).

Décret n° 47-1845 du 17 septembre 1947 homologuant la décision n° 34 de l'assemblée financière de l'Algérie étendant à l'Algérie les dispositions fiscales des lois des 8 avril et 17 mai 1946 relatives aux nationalisations de l'électricité et du gaz et des combustibles minéraux (p. 9441).

Décret n° 47-1846 du 19 septembre 1947 portant règlement d'administration publique pour la constitution de la caisse nationale de retraites prévus à l'article 3 de l'ordonnance n° 45-993 du 17 mai 1945 relative aux services publics des départements et des communes et de leurs établissements publics (p. 9442).

Ministère de la guerre.

Décret n° 47-1847 du 19 septembre 1947 portant modification et extension des attributions de l'inspecteur général de l'armée de terre (p. 9447).

Ministère de l'air.

Décret du 23 juillet 1947 portant désignation d'un représentant de l'Etat au conseil d'administration de la Société d'exploitation des matériels Hispano-Suiza (p. 9447).

Ministère des finances.

Décrets n°s 47-1848, 47-1849, 47-1850 et 47-1851 du 9 septembre 1947 portant annulation de crédits au titre du budget de l'exercice 1947, comme conséquence des suppressions d'emplois effectuées en application de l'article 11 de la loi du 23 décembre 1946 :

Présidence du conseil (haut commissariat à la distribution) (p. 9444).

Travail et sécurité sociale (p. 9445).

Santé publique et population (p. 9446).

Intérieur (p. 9446).

Décret n° 47-1852 du 17 septembre 1947 modifiant le décret n° 47-425 du 7 mars 1947 fixant les taux des allocations provisionnelles allouées aux fonctionnaires civils en service en Afrique du Nord et rémunérés sur le budget de l'Etat et aux personnels militaires des armées de terre, de mer et de l'air en service en Afrique du Nord (p. 9447).

Ministère de l'industrie et du commerce.

Décret du 19 septembre 1947 portant promotion dans l'ordre national de la Légion d'honneur (p. 9447).

Arrêté du 15 septembre 1947 portant ouverture de crédits (fonds de concours) (p. 9447).

Arrêté du 19 septembre 1947 portant fixation de la composition du comité du contentieux prévu par la loi n° 47-654 du 9 avril 1947 (p. 9447).

Arrêté du 19 septembre 1947 fixant la date des salons internationaux (p. 9448).

Ministère de l'éducation nationale.

Arrêté du 1er septembre 1947 portant nomination au cabinet du ministre (p. 9444).

Arrêté rapportant une suspension de fonctions (enseignement supérieur) (p. 9444).

Ministère de la santé publique et de la population.

Arrêté du 1er août 1947 fixant les modalités de classification prévues à l'article 4 de l'ordonnance du 13 octobre 1945 portant établissement d'une liste de spécialités agréées à l'usage des collectivités et de divers services publics (p. 9448).

Arrêté du 10 septembre 1947 portant abrogation de l'arrêté du 30 avril 1947 fixant la liste des spécialités susceptibles d'être fournies au titre de la loi du 15 juillet 1893 sur l'assistance médicale gratuite (p. 9448).

Arrêté du 10 septembre 1947 fixant la première partie de la liste des spécialités agréées à l'usage des collectivités et de divers services publics (p. 9449).

Ministère des anciens combattants et victimes de la guerre.

Décret du 19 septembre 1947 chargeant le ministre de la jeunesse, des arts et des lettres de l'intérim du ministère des anciens combattants et victimes de la guerre (p. 9450).

Successions en déshérence (p. 9450).

INFORMATIONS PARLEMENTAIRES

Assemblée nationale. — Convocation de commission (p. 9453).

AVIS, COMMUNICATIONS ET INFORMATIONS

Annonces (p. 9453).

(1 f.)

[1] Galica.bmf.fr/CODHS/ArchivesCFDT, visité le 21/05/2022, à 16.23h

الملحق3: Cahiers Reconstructionمن الحوليات الاشتراكية الفرنسية الناطقة باسم النقابات الاشتراكية العدد الخاص من أجل تحقيق استقلال الجزائر[1]

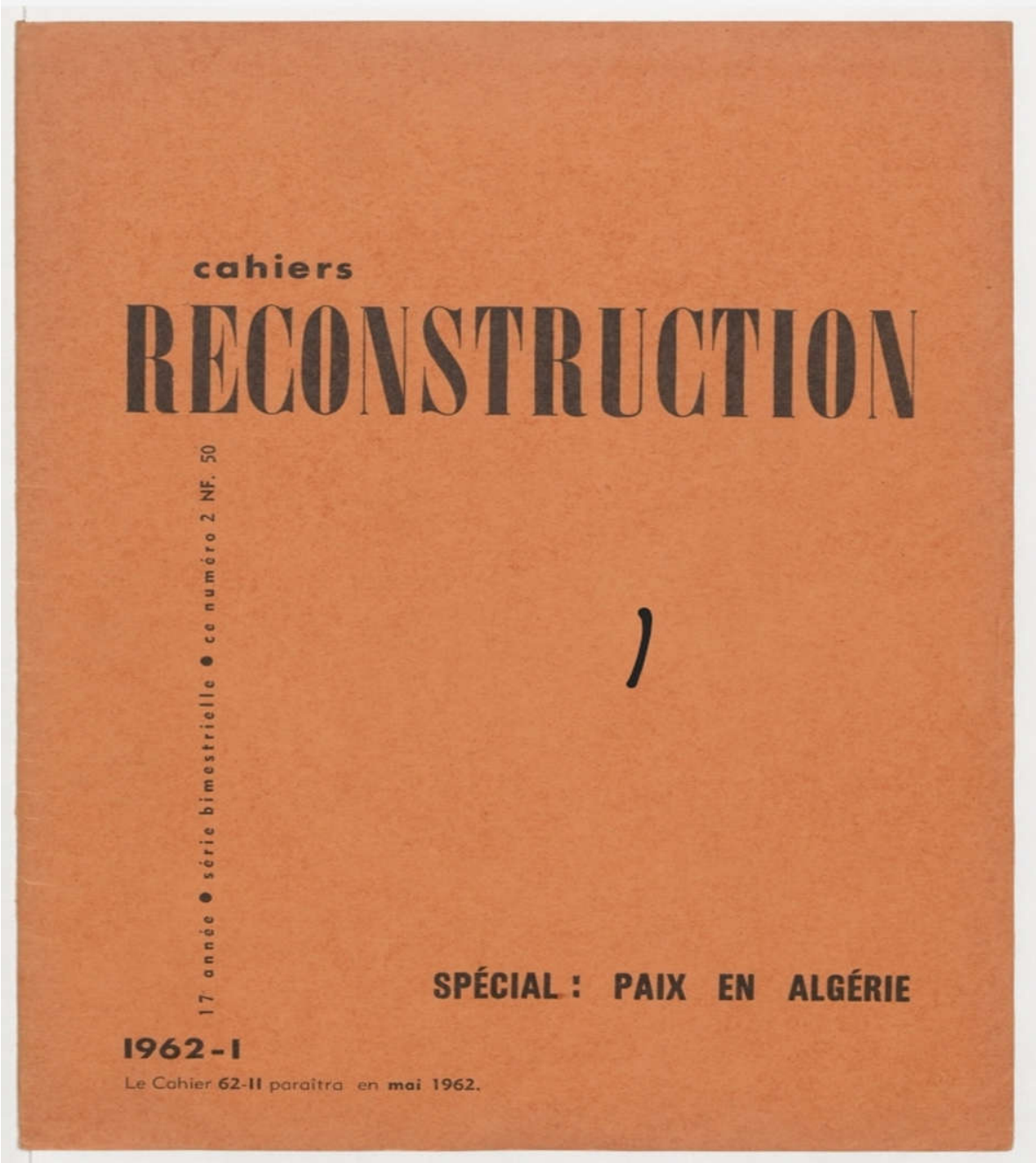

[1]Galica.bmf.fr/CODHS/Archives CFDT, visitée le 18/06/2022, à 23.05h

القائمة

البيبليوغرافية

ببليوغرافيا

المصادر:

الجرائد :

-باللغة العربية :

1.الإقدام ، العدد 08 ، 1920م .

باللغة الأجنبية:

1.Journal officiel de la République Française , 02 mars 1918 .

2. J.O.R.F. Chambre des députés, Séance de 01 mars 1918 .

3. La Démocratie Algérienne, 23 novembre 1896 .

4. La Lantre , 12 mai 1925 .

الكتب :

-باللغة العربية :

1. شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: الطيب المهيري وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.
2. شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1914م، ج1، تر: حاج مسعود و ا. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.
3. شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، دار منشورات عويدات، ط 1، باريس، 1982م.
4. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: ابو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005
5. محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939 م،ج1، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2017 م.

-باللغة الأجنبية:

1-Albert Hugues , La nationalité Française chez les musulmans de l'Algérie, A.chevalier-Marexo et C éditeurs, Paris , 1898

2- Eugène Audinet , La nationalité Française en Algérie et Tunisie d'après la législatio récente (loi du 26 juin et Décret du 13 août 1889 , Décret du 29 juillet 1887) ,Adolphe Jourdan librairie -éditeur, Alger ,1890.

3- Charles Robert Ageron , De l'Algérie <<française >> à l'Algérie <<algérienne>> ,Éditions Bouchène , Paris ,2005

4- Jacques Charby , Les porteurs d'espoir : les réseaux de setien de FLN pendant la guerre d'Algérie :les acteurs parlent , Éditions Chihab , 2004.

5- Mahfoud kaddache , La vie politique à Algérie de 1919 à 1939 , Enag édition , Alger , 2009.

6-Mahfoud kaddache , Le 08 mai 1945 , présentation de :Jacques Jurequet , Éditions du Centenaire , Paris , 1975.

ببليوغرافيا

المراجع:

-باللغة العربية :

1. أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار التنوير، الجزائر، 2013م.
2. إلياسمرقص، الحزب الشيوعي الفرنسي وقضية الجزائر، د ط، دار الحقيقة، بيروت، 1959.
3. باتريك افينيو، جون بلانشايش، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، تر: بن داود سلامنية، الجزائر، 2013م.
4. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م.
5. جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.
6. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
7. زبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1984.
8. صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة [محاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافيا]، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العليا، 1964م.
9. عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.
10. عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1926-1936م، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
11. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1997م.
12. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، ط1، الجزائر، 1984م مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: خنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
13. محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر مابين الحربين 1919-1936م، دار الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.
14. مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرفة نوفمبر، أو بعض ماثر فاتح نوفمبر،شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.
15. يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830م إلى 1959م)، دار المعرفة _القاهرة، مصر، 1959م.

ببليوغرافيا

-المقالات :

-باللغة العربية:

1. بوهند خالد، النخبة الفرنسية المناهضة للإستعمار.

-باللغة الأجنبية:

1. Jacques Bouversse , L'administration de l'Algérie à l'apogée de la colonisation (1898-1945) : réflexions en form de bilan [https//www.diplomatie.gouv.fr] .
2. La gauche française au miroirede l'Algérie , Bernard Ravenel, Mouvements nov-déc1998.
3. Michel Winock , Naissance de la SFIO , congrès de la salle du Globe 23,25 avril 1905(article) , France Archives (Pratail national archives),[http// :www.francearchives.fr].

4.Malika Rahal, Du nouveau sur la nationalisme algérien l'UDMA et les udmistes (articles), le quotidienne algérien El Watan, 27 septembre 2017 [https// :www.histoirecoloniale.net], vu le 30-07-2022 .

المجلات :

-باللغة العربية :

1-احمد منغور، الإدماج والتجنيس في ادبيات فيدرالية قسنطينة الاشتراكية في ما بين الحربين 1919 -1939 م: تجديد في المشروع ام تغريد خارج السرب؟، (مجلة البحوث والدراسات الإنسانية: العدد 15 -2017م)، جامعة 20اوت 1955م سكيكدة، الجزائر.

2- أحمد وادي، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر، (مجلة الناقد للدراسات السياسية: العدد 02 -افريل 2018م)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

3- بشير بلاح، مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من المذاهب الفرنسية /الغربية، (مجلة الحكمة للدراسات التاريخية : العدد 2، جوان 2013 م)، المجلد 1.

4- زبير رشيد، موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 09، 2013، د م.

5- مختار هواري،المستوطنون الأوربيون بمقاطعة قسنطينة والسياسة الفرنسية بالجزائر من خلال وثائق أرشيفية فرنسية 1956/1954، مجلة العصور الجديدة،مصنفة ج، المجلد 9-العدد2-عدد خاص (سبتمبر) 1441هـ/2019م.

6- سمية بوسعيد، الأحزاب السياسية الجزائرية والتجربة الانتخابية 1919-1954م (المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – العدد 02).

-باللغة الأجنبية :

1. Cahiers Reconstraction pour un socialiste démocratique pour une culture sociale , n°11 année 1962.

2. Charles Robert Ageron , Une politique libérale sous la 3 ème République (1912-1919) , In : Revue d'histoire moderne et contemporaine, T6 n°2, Avril-juin 1959.

ببليوغرافيا

3. Clair Marynower , Josèphe Begarra un leader socialiste en Algérie ? Parcours
et préfaux politique dans la France coloniale , Revue d'histoire politique , n°HS7, mars 2013

4. J.Nagy La szlo, Les parties politiques dans le mouvement national le cas de l'Algérie et de la Tunisie , Cahiers de la Méditerranée, T1, n° 41, 1990.

5. Jacques Binouche, Les élus d'outre- mer au parlement de 1871 à 1914 , In : Revue française d'histoire d'outre-mer , n°40 , 1971.

6. Jaques Marseille, La gauche la droite et le fait colonial en France des années 1880 aux années 1960, Vingtième siècle Revue d'histoire ,1989.

7. L'Année Politique, Revue chronologique des principaux faits politiques économiques et sociales de la France de 01 janvier 1947 au 01 Janvier 1948, Éditions du grand siècle, Paris, 1947.

8. L'évolution nord-africaine ,Revue indépendante de l'opinion politique , n°427, 03 octobre 1926.

9. M,Marie -Renée, L'Algérie devant le parlement Français de 1935 à 1938, In : Revue française d'histoire de science politique , 12 ème année, n°1, 1962.

10. Manuela Semidei, Les socialistes Français et le problème colonial entre les deux guerres (1919-1939) ,In :Revue française de science politique, 18 année, n°6 ,1968.

11. Mouloud Aouimeur , Constributionà l'étude de la propagande socialiste en Algérie dans les années 20 et 30, In : Revue française d'histoire d'outre-mer, T86, n°324-325, 1999.

12. NoëlieCastagnez , les députés socialistes Méditerranée face à la guerre d'Algérie: histoire et mémoire, Cahiers de la Méditerranée, n°96 , 15 juin 2018.

1. Paul Lapie , La définition du socialisme, In : Revue de Métaphysique et de Morale , T2, n°2, Mars 1894.

2. Programme d'Action du Partie Socialiste , Partie Section Françaisede l'Internationale Ouvrière, Librairie du parti socialiste et de l'Humanité, Paris, 1919 .

3. Révolution Socialiste n°7, Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier Algérien de 1920 à 1954, Revue politique idéologique et culturelle du parti de l'avant-garde socialiste, Alger, 1972.

ببليوغرافيا

الرسائل الجامعية:

-باللغة العربية:

الأطروحات:

1. أحمد منغور اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1962/1954:الحركة الإشتراكية بمنطقة الشرق الجزائري نموذجا،أطروحة دكتوراه لعلوم التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة قسنطينة 2عبد الحميد مهري،2017-2018.

2.حمزي كمال، القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919-1954م (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)، (اطروحة دكتوراه: تاريخ الحديث والمعاصر)، قسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر -2-، الجزائر، 2009-2010م.

1. عبد القادر سباعي، مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870-1940م الجزائر نموذجا،ة (اطروحة دكتوراه: تاريخ الحديث والمعاصر)، قسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016م.

2. مصطفى عتيقة، التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية (1954_1962)م أحزاب اليمين نموذجا، (أطروحة دكتوراه:تاريخ الحديث والمعاصر)، قسم تاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة أحمد بن بلة_وهران، الجزائر،2018-2019م.

3. حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، (مذكرة الماجستير: السياسة العامة والحكومات المقارنة)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لاخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011م.

4. قاسم عابدية،الثورة الجزائرية في جلسات المجلس الجزائري 1956/1954، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2009-2010.

5. منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954–1962م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إش: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/ 2006م.

-باللغة الأجنبية :

1. Clair Marynower , Être socialiste dans l'Algérie coloniale (Pratique , cultures et identities d'un milieu partisan dans le département d'Oran 1919-1939) (Thèse Doctorale : en Histoire) , Centre d'histoire de science PO , Institut d'étude politique _Paris , 2013

ببليوغرافيا

القواميس:

-باللغة العربية:

1. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

باللغة الأجنبية:

1 Grande dictionnaires socialiste du mouvement politique et économique Nationale et International , Publication sociales, Paris, 1924.

الموسوعات:

1. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1985م

مواقع إلكترونيةمتخصصة :.

1-http//: www. Assemblée-nationale. Com

1-http//:www.histoirecoloniale.net.

2-http//:www.francearchives.fr.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

الإهداء

فهرس

الموضوعات.....**74**

مقدمة.....**أ – د**

مدخل.....**06- 10**

الفصل الأول: الحزب الاشتراكي الفرنسي والمسألة الجزائرية

المبحث الأول: سياسة الإدماج والتجنيس في المنظور

الاشتراكي.....**12**

1- الإدماجAssimilation: **12**

1.1- موقف SFIO من سياسة الإدماج.....**13**

2- التجنيسNaturalisation:.....**15**

1.2- موقف SFIO من قرار التجنيس.....**17**

المبحث الثاني: الحركة الوطنية الجزائرية وموقف النواب الاشتراكيون منها.....**19**

1-اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية.....**19**

2-موقف SFIO منالحركة الوطنية الجزائرية.....**22**

المبحث الثالث: النواب الاشتراكيون ومسألة التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي.....**28**

1- موقف SFIOمن قضية التمثيل النيابي للجزائريين.....**30**

2- موقف SFIO من القرارات الاصلاحية.....**32**

الفصل الثاني: موقف نواب الأحزاب السياسية الفرنسية من الثورة الجزائرية 1954-1962م

المبحث الأول: موقف نواب الحزب الشيوعي الفرنسي PCF.....**40**

المبحث الثاني: موقف نواب الحزب الوسط الفرنسي MFP.....**44**

المبحث الثالث: موقف نواب أحزاب اليمين الفرنسي.....**46**

الفصل الثالث: النواب الإشتراكيين الفرنسيين والثورة التحريرية 1954- 1962م.

المبحث الأول: الحزب الإشتراكي الفرنسي والثورة التحريرية في المتروبول.....**50**

1- موقف SFIO من الثورة التحريرية في المتروبول.....51

2-مساندة الإشتراكين الفرنسيين للثورة في المتروبول.....**53**

المبحث الثاني :موقف نواب الإشتراكين من الثورةفي الجزائر.....**56**

خـاتمـــة.....60

الملاحق.....**62-64**

القائمة الببليوغرافية.....**66-73**

الملخص

الملخص

كانت القضية الجزائرية من أهم المسائل المطروحة من قبل الأحزاب السياسية الفرنسية في النقاشات البرلمانية المتروبوليةباختلاف توجهاتها السياسية، فاليمينية الرأسمالية تريد الحفاظ على الجزائر كمورد اقتصادي بالدرجة الأولى في حين أن اليسارية الليبرالية ترى في حفاظ فرنسا على مستعمرتها الجزائر تقليدا عظيما للإمبراطورية ومبادئ الثورة الفرنسية،ذلك بتأييد اليسار الفرنسي لسياسة إصلاحات هادفة إلى جعل الجزائر امتدادا للمتروبول.لكن ثورة الفاتح نوفمبر من سنة 1954 أحدثت الفروقات في مفهوم الحفاظ على الجزائر بين الاستقلال الذاتي للمستعمرة مع الإبقاء على الاتحاد الاقتصادي السياسي وبين حق الجزائريين في تقرير مصيرهم ليصلوا أخيرا إلى استقلال الجزائر وتأسيس دولة جزائرية ديمقراطية. سعى الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى تأييد القضية الجزائرية بطريقة أو بأخرى سواء بالتنديد للفعل الكولونيالي في الجزائر أو بانسحاب بعض المناضلين من الحزب لاتحادهم مع الهيئات الفرنسية المثقفة لمناصرة القضية الجزائرية تحت تسمية الليبراليون أو الأحرار الفرنسيين وذلك عملا بمبادئ الاشتراكية الديمقراطية .

الكلمات المفتاحية

القضية الجزائرية، الأحزاب السياسية الفرنسية، البرلمان، اليسار الفرنسي، تأييد، الحزب الاشتراكي الفرنسي.

Abstract

The Algerian issue was one of the most important issues raised by the French political parties in the metropolitan parliamentary debates of different political orientations, as the capitalist right wants to preserve Algeria as an economic resource in the first place, while the liberal left sees in France the preservation of its colony Algeria as a great imitation of the empire and the principles of the French Revolution, with the support of the French left for a policy of reforms aimed at making Algeria an extension of the Metropole . However, the Fatih Revolution of November 1954 made the distinctions in the concept of preserving Algeria between the autonomy of the colony while maintaining the political economic union and the right of Algerians to self-determination to finally reach the independence of Algeria and the establishment of a democratic Algerian state.The French Socialist Party sought to support the Algerian cause in one way or another, whether by condemning the colonial act in Algeria or by the withdrawal of some militants from the party because of their union with the French intellectual bodies to support the Algerian cause under the name of liberals or French liberals, in accordance with the principles of socialism in both cases.

Key words

The Algerian issue, the French political parties, the parliament, the French left, the support of the French Socialist Party.